

المملكة المغربية
+ ٥ X ٧ ٨ ٤ + | | ٧ ٤ ٢ ٥ ٤ ٥



وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
+ ٥ ٤ ٥ ٧ ٥ ٥ + | + ٨ ٥ ٤ ٥ ٥ ٥ ٨ ٥ ٥ ٧ ٥ ٥ ٥ ٨ ٥ ٥ ٧ ٥ ٥ ٥ ٨ ٥ ٥ ٧ ٥ ٥ ٥ ٨ ٥ ٥ ٧ ٥ ٥ ٥ ٨ ٥ ٥ ٧ ٥ ٥ ٥

مشروع قانون المالية المعدل لسنة

2020



مذكرة تقديم

مذكرة تقديم

”أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تعليماته السامية للحكومة، قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا.

وسيخصص هذا الصندوق، الذي ستوفر له اعتمادات بمبلغ عشرة ملايين درهم، من جهة، للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات والوسائل التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال.

ومن جهة أخرى، سيتم رصد الجزء الثاني من الاعتمادات المخصصة لهذا الصندوق، لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير التي ستقترحها الحكومة، لاسيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار فيروس كورونا، كالسياحة وكذا في مجال الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة ”

بلاغ الديوان الملكي

15 مارس 2020

1	مدخل عام
3	I. تذكير بالأولويات الاستراتيجية وفرضيات قانون المالية لسنة 2020
4	II. التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا كوفيد-19
4	1.II. ركود الاقتصاد العالمي
5	2.II. التداعيات على الاقتصاد الوطني
8	III. أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة الأزمة الصحية لكوفيد-19
9	1.III. دعم المقاولات التي عرف نشاطها انخفاضا أو توقفا
11	2.III. دعم الأسر
12	3.III. تعبئة التمويلات الخارجية
13	IV. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020
13	1.IV. بيان الأسباب
14	2.IV. فرضيات مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020
14	3.IV. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020
15	1.3.IV. مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي
15	1.1.3.IV. تعزيز آلية ضمان تمويل المقاولات
17	2.1.3.IV. إعادة توجيه نفقات الاستثمار نحو الأولويات الاستراتيجية
19	3.1.3.IV. تفعيل آليات الأفضلية الوطنية
20	2.3.IV. الحفاظ على مناصب الشغل
21	3.3.IV. تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية
21	1.3.3.IV. تسريع تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري
22	2.3.3.IV. تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
22	3.3.3.IV. دعم التحول الرقمي للإدارة وتعميم الخدمات الرقمية وضمان شموليتها
25	V. أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020
25	1.V. المصادقة
30	2.V. تعريف الرسوم الجمركية
30	1.2.V. الرفع من رسوم الاستيراد من 30% إلى 40%
30	3.V. التدابير الجبائية
30	1.3.V. تدابير مشتركة
33	2.3.V. تدابير خاصة بالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة
33	3.3.V. تدابير خاصة بواجبات التسجيل
34	4.V. تدابير مختلفة

مدخل عام

يواجه المغرب، على غرار معظم دول العالم، أزمة صحية واقتصادية غير مسبقة بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)، المصنف كجائحة عالمية من طرف منظمة الصحة العالمية.

وقد أحدث الانتشار السريع لكوفيد-19، على المستوى الدولي، رجة قوية للأمن الصحي والاقتصادي للدول معرضا، بالتالي، الوضعية الاجتماعية لمئات الملايين من الأشخاص حول العالم للتدهور. لذا، من المؤكد أن يشهد الاقتصاد العالمي، خلال هذه السنة، أسوأ ركود له منذ الكساد الكبير.

على المستوى الوطني، وبالرغم من التحكم في الوضع الوبائي لكوفيد-19، سجلت العديد من القطاعات الاقتصادية، انخفاضا حادا في نشاطها وارتفاعا في نسب توقف عدد من المقاولات عن العمل.

ولمواجهة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، بادرت بلادنا، في الوقت المناسب، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة ووفقا لمقاربة شاملة، إلى مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19.

ولقد كان المغرب من الدول السبّاقة إلى اتخاذ تدابير وقائية وإعلان حالة الطوارئ الصحية في سائر أرجاء التراب الوطني. من خلال ذلك، ووفقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، وضعت بلادنا صحة وسلامة المواطنين والمواطنات على رأس أولوياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة دعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة والعمل على الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد.

وهكذا، تم إحداث حساب خصوصي للخزينة تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19" لتغطية النفقات الاستثنائية ودعم القطاعات المتضررة من الأزمة، خاصة تغطية تكاليف تحديث وتأهيل المنظومة الطبية ودعم الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمات الناتجة عن هذه الجائحة والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من الآثار الاجتماعية للأزمة الصحية. كما تم إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية لضمان التتبع الدقيق للوضع الاقتصادي ومواكبة القطاعات المتضررة واستشراف التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للأزمة الصحية وتهيئ إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من الجهود المبذولة والتدابير المتخذة، أدت العواقب الاقتصادية الوخيمة لهذه الجائحة، التي يفاقمها الأثر السلبي للجفاف على الموسم الفلاحي الحالي، إلى اختلالات مهمة على مستوى توازن المالية العمومية، مقارنة بالمسار المتوقع مسبقا.

ونتيجة لذلك، أصبحت الفرضيات المعتمدة في إعداد قانون المالية لسنة 2020 متجاوزة. حيث يتوقع تسجيل تدهور في معدل النمو وتفاقم حاد في عجز الميزانية، اللذان كانا مقدران أوليا على التوالي في نسب 3,7% و 3,5%. وسجل متوسط سعر غاز البوتان أدنى مستوياته ببلوغه 290 و194 دولار أمريكي للطن على التوالي خلال شهري مارس وأبريل 2020 مقابل متوسط 350 دولار للطن المتوقع برسم قانون المالية لسنة 2020. ومن المرتقب أن تسجل المداخيل المتوقعة، انخفاضا حادا، يعود لأثر الجائحة على النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للشق الضريبي حيث من المتوقع أن تسجل الموارد الجبائية انخفاضا بـ 18,59% .

وفي هذا الاطار، أصبح اعتماد قانون مالي معدل لسنة 2020 ضروريا مراعاة لأحكام الفصل 77 من الدستور التي تنيط مسؤولية السهر على الحفاظ على توازن مالية الدولة بالبرلمان وبالحكومة، ووفقا لمبدأ صدقية الميزانية المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والذي يتعين بموجبه ضرورة تقديم قوانين مالية معدلة في حالة حدوث تغيرات مهمة في أولويات وفرضيات قانون المالية.

ولمواجهة تداعيات هذه الجائحة، وضعت الحكومة مجموعة من التدابير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وسيشكل مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 مرتكزا لاعتماد والشروع في تفعيل الإجراءات المقترحة وفقا للمحاور الثلاثة ذات الأولوية التالية:

◀ مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛

◀ الحفاظ على مناصب الشغل؛

◀ تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

كما يهدف مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، إلى تحيين فرضيات قانون المالية لسنة 2020 والمعطيات المتعلقة بموارد الميزانية بالإضافة إلى إعادة توجيه النفقات وفقا للإكراهات التي تمليها تداعيات الجائحة وآثارها.

هكذا، وبناء على فرضيات تحدد محصولا زراعيا من الحبوب يقدر بـ 30 مليون قنطار ومتوسط سعر غاز البوتان بـ 290 دولار أمريكي للطن، يتوقع تسجيل تراجع لمعدل النمو بـ 5% وارتفاع عجز الميزانية إلى 7,5%.

I. تذكير بالأولويات الاستراتيجية وفرضيات قانون المالية لسنة 2020

وفقا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات الحكومة للفترة 2017-2021، كرس قانون المالية لسنة 2020 توجهها اجتماعيا عبر إيلاء اهتمام خاص لدعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، بغية إيجاد حلول مناسبة لمشاكل المواطنين والمواطنین وتلبية انتظاراتهم. وتمحور قانون المالية لسنة 2020 حول الأولويات التالية:

- ◀ مواصلة دعم السياسات الاجتماعية، وذلك على الخصوص من خلال تسريع تنفيذ إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتحسين قابلية تشغيل الشباب وتحسين وتعميم الخدمات الصحية فضلا عن دعم ولوج الأسر في وضعية هشاشة والطبقة الوسطى إلى السكن اللائق؛
- ◀ تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية خصوصا من خلال مواصلة إنجاز برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي ومواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتنفيذ التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي وتوسيع التغطية الصحية الأساسية وتحسين استهداف المواطنين في وضعية هشاشة وإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛
- ◀ إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل، خاصة، من خلال دعم الاستثمار العمومي وتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتعزيز تنافسية المقاولات ودمج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية؛
- ◀ مواصلة الإصلاحات الكبرى، لا سيما، إصلاح منظومة العدالة وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة ووضع آلية للتعاقد بين الدولة والجهات وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

في هذا السياق، تتمثل الفرضيات التي اعتمدها إعداد قانون المالية لسنة 2020 في محصول زراعي من الحبوب يقدر بـ 70 مليون قنطار ومتوسط سعر غاز البوتان محدد في 350 دولار أمريكي للطن ومعدل نمو يقدر بـ 3,7% ومعدل عجز الميزانية يبلغ 3,5%.

II. التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا كوفيد-19

تميزت الأشهر الأولى من سنة 2020 بانتشار سريع لفيروس كورونا "كوفيد-19" على المستوى الدولي، حيث تم تصنيفه كجائحة من قبل منظمة الصحة العالمية وذلك ابتداء من 11 مارس 2020.

وتتزامن جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" مع سياق اقتصادي عالمي مضطرب (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، توترات جيوسياسية،...)، مما يشكل صدمة غير مسبوقة بالنظر لتأثيرها على عدد من القطاعات الاقتصادية وبالتالي تفاقم تداعياتها على مختلف الفاعلين الاقتصاديين (الأسر والمقاولات والمؤسسات).

1.II. ركود الاقتصاد العالمي

نجم عن جائحة فيروس كورونا خسائر بشرية كبيرة مقرونة بتداعيات خطيرة على النشاط الاقتصادي. وبادرت معظم الدول إلى وضع تدابير صحية وأمنية لاحتواء انتشار الفيروس من خلال فرض قيود شاملة أثرت على سلاسل التوريد الوطنية والعالمية.

وقد تسبب هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي في انخفاض حاد على مستوى التجارة الخارجية، إضافة إلى تجنب المخاطر من طرف المستثمرين، مما نتج عنه فقدان كبير لمناصب الشغل في عدة قطاعات.

ومما لا شك فيه، من شأن إجراءات الاحتواء الصارمة واللازمة لإبطاء انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19" أن تؤدي إلى ركود اقتصادي غير مسبوق. ووفقا للتقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" المنجز من طرف البنك الدولي خلال شهر يونيو 2020، يرتقب أن يعرف الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بنسبة 5,2% سنة 2020. وحسب توقعات هذه المؤسسة، من المرجح أن يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ ركود له منذ الكساد الكبير، سيكون أشد حدة من الذي شهدته الأزمة المالية 2008-2009.

بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، يتوقع البنك الدولي، برسم سنة 2020، انكماشاً حاداً للنشاط الاقتصادي بنسبة 7% خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (6,1%) و اليابان (6,1%) والاتحاد الأوروبي (10,5%).

وبخصوص دول منطقة اليورو، وحسب توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنجزة شهر يونيو 2020، سيكون الركود الاقتصادي أشد حدة في فرنسا (11,4%) وإيطاليا (11,3%) وإسبانيا (11,1%) مقارنة بألمانيا (6,6%).

كما ستواجه الدول الصاعدة ضغوطاً قوية بسبب إجراءات مواجهة تداعيات فيروس كورونا "كوفيد-19"، من جهة، وتراجع أسعار المواد الأولية وانخفاض قيمة عملاتها وضعف الطلب الخارجي، من جهة أخرى. وهكذا يتوقع البنك

الدولي انخفاض الناتج الداخلي الخام بنسبة 2,5%. ومن المتوقع أن تسجل الصين معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 1% بينما ستعرف الهند انكماشاً بـ 3,2%.

علاوة على ذلك، لا تزال توقعات النمو العالمي غير مؤكدة حيث أن العواقب الاقتصادية تبقى رهينة بعوامل يصعب التنبؤ بتفاعلها، لا سيما تطور الجائحة وحدة وفعالية تدابير الاحتواء ومدى الآثار الناتجة على اضطراب سلاسل التوريد وتداعيات تشديد الشروط المالية العالمية والتغيرات في أنماط وسلوكيات الإنفاق المعتادة، خاصة على مستوى الأسر، والآثار على مستوى ثقة الفاعلين الاقتصاديين وتقلب أسعار المواد الأولية.

أمام هذه الأزمة الاقتصادية، من المتوقع أن تسجل المالية العمومية خسائر مهمة حيث سيرتفع الدين العمومي في مختلف الدول، وذلك حسب مدة وحدة الركود وطبيعة الانتعاش. كما أن السبب الرئيسي للعجز سيعزى إلى تراجع المداخيل الضريبية وارتفاع نفقات التأمين ضد البطالة، فضلا عن زيادة النفقات الموجهة للمنظومة الصحية. وستظل الانعكاسات على المالية العمومية رهينة بتوقيت إعادة استئناف النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى الصدمات المترامنة وغير المسبوقة على مستوى العرض والطلب، ستعاني التجارة العالمية أيضا من ارتفاع تكاليف المعاملات وتعطل سلاسل التوريد وارتفاع شدة الاحتكاك التجاري. وبالتالي، ينتظر أن تسجل التجارة العالمية، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، انخفاضا بـ 13% سنة 2020. وهكذا، ستشهد جل الدول نسب انخفاض تفوق 10% في حجم التبادلات خلال سنة 2020، حيث تعتبر صادرات أمريكا الشمالية وآسيا الأكثر تضررا. ومن المتوقع كذلك أن تتأثر تجارة الخدمات بشكل مباشر من تداعيات الجائحة بسبب القيود المفروضة على النقل والسفر. كما أن تقديرات الانتعاش التجاري المتوقع خلال سنة 2021 تظل غير مؤكدة، حيث أن النتائج المنتظرة تبقى رهينة إلى حد كبير بمدة استمرار الجائحة وبفعالية التدابير المتخذة لمواجهتها.

2.II. التداعيات على الاقتصاد الوطني

سيترتب عن السياق الدولي والتدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية تداعيات غير مسبوقة على الاقتصاد الوطني.

هكذا، وفي ظل الصدمات الناتجة عن هذه الجائحة، ستتغير دون شك الدينامية القطاعية الوطنية التي تم تكريسها تدريجيا منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. وستتأثر الأنشطة غير الفلاحية، سلبا خلال سنة 2020، بسبب تراجع الطلب الأجنبي وتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتراجع النشاط السياحي، من جهة، وتعثر سلاسل التوريد وتأثير الحجر الصحي على بعض القطاعات الاستهلاكية، من جهة أخرى.

موازاة مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النشاط الاقتصادي لم يتعرض للتوقف التام خلال فترة الحجر الصحي، حيث واصل عدد من القطاعات نشاطه. وفي هذا الصدد، فإن القطاع غير التجاري يواصل نشاطه حضوريا أو عن بعد. كما أن بعض الفروع التجارية لم توقف نشاطها، نظرا لطبيعتها وطرق التخزين الخاصة بها أو لطابعها الحساس من أجل استمرارية الحياة الطبيعية بسلاسة. ويتعلق الأمر بشكل خاص بالفلاحة والصيد البحري والصناعة الغذائية والكهرباء والماء.

ووفقا للنشرة الفصلية لتحليل الظرفية لشهر أبريل 2020 الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، فمن المتوقع أن ينخفض نمو استهلاك الأسر بنسبة 1,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2020، بسبب تراجع النفقات المتعلقة بالطاقة والسلع والنقل والمطعمة والترفيه. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم انتشار الجائحة، كان من المتوقع أن يدعم الطلب الداخلي النمو الاقتصادي من خلال زيادة استهلاك الأسر بنسبة 2,7%. كما كان من المتوقع أن يرتفع استهلاك الإدارات العمومية بنسبة 3,2%، جراء ارتفاع نفقات التسيير.

وتحت التأثير المزيج لانخفاض طلب الشركاء الرئيسيين وللتدابير التقييدية، تأثرت عدة قطاعات بشدة بسبب الأزمة حيث سجلت انخفاضا كبيرا. وهكذا، تمثلت القطاعات الأكثر تضررا من هذه الأزمة في السياحة (توقف 94% من المنشآت الفندقية السياحية المصنفة عند نهاية شهر ماي 2020) وصناعة النسيج والجلد (توقف 76% من المقاولات عند نهاية أبريل 2020 وتراجع تراكمي للصادرات بنسبة 74% عند نهاية شهر ماي 2020) والصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية (توقف 73% من المقاولات خلال شهر أبريل 2020 مع تأثير مهم على صناعة السيارات التي سجلت انخفاضا حادا لصادراتها بنسبة 89% وانخفاض بلغ أزيد من 76% بالنسبة لصناعة الطائرات، خلال شهر ماي 2020) وقطاع البناء والأشغال العمومية (توقف 56% من المقاولات خلال شهر أبريل 2020 عكسه انخفاض مبيعات الإسمنت بنسبة 55%). ويعزى هذا التأثير بشكل رئيسي إلى إغلاق الحدود مع شركائنا الرئيسيين وتعليق الرحلات الجوية وحركة التنقل البحري للمسافرين وتعليق الطلبات الأجنبية، في سياق يتميز بتراجع طلب الشركاء الرئيسيين. وتمثل هذه القطاعات حوالي 15% من القيمة المضافة الإجمالية.

وبالمقابل، عانت الأنشطة القطاعية المرتكزة بقوة على الطلب المحلي من صدمة أقل حدة، ويتعلق الأمر خاصة بقطاع النقل (انخفاض بنسبة 50% في القيمة المضافة للقطاع) وقطاع الخدمات المقدمة للمقاولات (توقف المعاملات العقارية وتباطؤ بعض الخدمات المقدمة للمقاولات وكذا بعض أنشطة ترحيل الخدمات) والتجارة (استقرار تجارة المواد الأساسية وتراجع جزئي للتموين...). وتمثل هذه القطاعات حوالي 47% من القيمة المضافة الإجمالية.

كما انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ على مداخيل الأسفار وعلى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي من المتوقع أن تنخفض، برسم سنة 2020، على التوالي بـ 70% و 20%.

وعلى الرغم من هذه الأزمة الوبائية، حافظت بعض القطاعات على معدلات نمو إيجابية. ويتعلق الأمر أساسا بالصناعة الاستخراجية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، بفضل الحفاظ على نشاط مشتقات الفوسفات والصناعات الغذائية بفضل استقرار الطلب الداخلي (84% من النشاط مقابل 16% فقط الموجهة للتصدير) وقطاع الأنشطة المالية وقطاع خدمات التعليم والصحة وقطاع البريد والاتصالات. وتمثل هذه القطاعات حوالي 38% من القيمة المضافة الإجمالية.

ومن المتوقع أن تحدث جائحة كوفيد-19 صدمة قوية على النمو الاقتصادي خلال سنة 2020، مضاعفة الآثار السلبية للجفاف على النشاط الاقتصادي. حيث أن الظروف المناخية وضعف التساقطات المطرية كانت لها آثار سلبية على النمو الفلاحي سنة 2020، خاصة على سلسلة إنتاج الحبوب، الذي تشهد انخفاضا حادا في الإنتاج سيؤدي إلى تراجع في قيمته المضافة.

وإجمالا، من المتوقع أن يكلف الحجر الصحي الاقتصاد المغربي 0,1 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، عن كل يوم من الحجر، برسم سنة 2020، أي ما يعادل خسارة مليار درهم عن كل يوم من الحجر.

وعلى مستوى المالية العمومية، من المنتظر أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي، إلى نقص في مداخيل الخزينة، يناهز 500 مليون درهم في اليوم الواحد خلال فترة الحجر الصحي.

III. أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة الأزمة الصحية لكوفيد-19

خلال هذه الفترة الحرجة، حددت الحكومة، تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك، كهدف أسمى، إعطاء الأولوية للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والحد من عدد ضحايا الجائحة.

ولقد كان المغرب من أوائل البلدان التي أعلنت حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي بغرض مكافحة انتشار هذه الجائحة.

وفي هذا السياق الصعب، تم تفعيل جملة من التدابير الطرفية لاحتواء تأثيرات الأزمة وضمان استقرار الاقتصاد الوطني والتحكم في مصادر التمويل وكذا دعم القطاعات المتأثرة بالأزمة الصحية والطبقات الاجتماعية الهشة.

ووفقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة، تم إحداث حساب مرصد لأمر خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" قصد مواجهة النفقات الاستثنائية ودعم القطاعات المتضررة من الأزمة. واستفاد هذا الصندوق، بالإضافة إلى مبلغ 10 مليار درهم من الميزانية العامة، من مساهمة الجهات بمبلغ 1,5 مليار درهم وانخراط مختلف الفئات المجتمعية: الشركاء المؤسساتيين والقطاع الخاص والمواطنين. وبلغت مداخيل هذا الصندوق، بتاريخ 19 يونيو 2020، ما يفوق 33 مليار درهم.

ويهدف هذا الصندوق إلى تغطية النفقات المتعلقة بتأهيل المنظومة الصحية لمواجهة الجائحة. ولهذه الغاية، تم تخصيص مبلغ 2 مليار درهم لفائدة قطاع الصحة يوجه خصوصا لـ:

- ◀ اقتناء المعدات الطبية ومعدات المستشفيات (1.000 سرير للإنعاش، 550 جهاز للتنفس، ما يفوق 800.000 عدة للكشف "kits de test"، عدد من أجهزة الأشعة...);
- ◀ اقتناء الأدوية (المواد الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية والغازات الطبية...);
- ◀ تعزيز قدرات وزارة الصحة (تعويضات مهنيي الصحة، التعقيم والتنظيف والوقود...).

ونظرا للطابع الاستثنائي لهذه الجائحة، ومن أجل وضع إطار تنظيمي أكثر مرونة في تنفيذ نفقات وزارة الصحة، تم اعتماد استثناء بخصوص أحكام المرسوم رقم 2.12.349 الصادر بتاريخ 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) والمتعلق بالصفقات العمومية، من خلال إلغاء السقف المطبق على سندات الطلب والإذن بإبرام الصفقات التفاوضية دون إشعار ودون إجراء منافسة مع إعفاء الأمر بالصرف من إعداد الشهادة الإدارية. ويهدف هذا الاستثناء إلى تمكين وزارة الصحة من الاستجابة السريعة لمختلف متطلبات الوقاية ومكافحة هذه الجائحة، بما في

ذلك اقتناء المواد الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية، واقتناء المعدات الطبية والبيو-طبية الاستشفائية واقتناء معدات المستشفيات...

ويوجه هذا الصندوق أيضا إلى دعم الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الناجمة عن هذه الجائحة، والحفاظ على مناصب الشغل، والتخفيف من الآثار الاجتماعية للأزمة الصحية. ولقد تم تحديد التدابير العملية لرفع هذه التحديات من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية التي أحدثتها الحكومة بتاريخ 11 مارس 2020، والتي تطلع بالتتابع الدقيق للوضع الاقتصادية من خلال وضع مخطط عمل لمواكبة القطاعات المتضررة واستشراف التبعات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للأزمة الصحية بما يتيح إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال الاستئناف التدريجي لمختلف الأنشطة القطاعية.

1.III. دعم المقاولات التي عرف نشاطها انخفاضا أو توقفا

تتعلق أهم التدابير المتخذة لفائدة المقاولات المتضررة من الجائحة بالتالي:

◀ منح تعويض شهري جزافي صافي قدره 2.000 درهم، خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، لفائدة الأجراء والمتدربين بموجب عقود الإدماج التابعين للمشغلين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذين تضرر نشاطهم بسبب جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، والمصرح بهم برسم شهر فبراير 2020. كما يستفيد هؤلاء الأجراء، برسم هذه الفترة، من التكفل بالنفقات المرتبطة بنظام التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية.

وبخصوص حصيلة هذه العملية، فقد بلغ عدد الأجراء المستفيدين من هذه التدابير برسم الفترة الممتدة من 15 إلى 31 مارس 2020 حوالي 716.000 أجير تم التصريح بهم من طرف حوالي 132.000 مقاول. في حين استفاد حوالي 894.000 أجير، برسم شهر أبريل، ينتمون إلى حوالي 125.000 مقاول. بالنسبة لشهر ماي 2020 بلغ عدد الأجراء المستفيدين حوالي 958.000 ينتمون إلى 134.000 مقاول بتكلفة تقدر بملياري درهم.

و بهذا الصدد، فقد تم دفع مبلغ 5 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 31 ماي 2020، بتكلفة شهرية متوسطة تناهز ملياري درهم.

وسيلغ الغلاف الإجمالي المرصد لفائدة هذه المخصصات، في إطار "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19، ما يناهز 7 مليار درهم عند متم يونيو 2020.

◀ تخفيف عبء المستحقات من خلال تعليق أداء المساهمات الاجتماعية و تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار "leasing" بالنسبة للمقاولات، و إمكانية استفادة المقاولات التي يقل

رقم معاملاتها برسم السنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم من تأجيل الإدلاء بالتصريحات الضريبية وتعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز. ويسرى مفعول كافة هذه التدابير إلى غاية 30 يونيو 2020.

◀ دعم الخزينة لاسيما عبر تسريع وتيرة أداء مستحقات المقاولات وإحداث آلية جديدة للضمان، تحت اسم "ضمان أوكسجين" ترمي إلى تعبئة موارد تمويل بنكي إضافية تغطي 95% من مبلغ القرض بنسبة فائدة تبلغ 4%. وتوجه القروض المضمونة لتمويل احتياجات الخزينة لتغطية المصاريف الجارية والتي لا يمكن للمقولة تأجيلها أو تعليقها. ومكنت هذه الآلية، من استفادة ما يفوق 45.000 مقولة من القروض الممنوحة بمبلغ 17 مليار درهم. وقد استفادت المقاولات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم معاملاتها 10 مليون درهم من أزيد من 89% من هذه القروض.

كما تم وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد-19" يمكن أن يصل إلى 15 ألف درهم. ويمكن تسديد هذا القرض على مدى 3 سنوات مع فترة سماح مدتها سنة واحدة.

◀ تأقلم النظام البنكي من أجل دعم الولوج إلى القروض البنكية من خلال تدابير السياسة النقدية يترجمها تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2,25% إلى 2% ثم إلى 1,5% وتحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك وإمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية، وتوسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك ليشمل مجموعة جد واسعة و تمديد آجال عمليات إعادة التمويل وإدماج قروض التسيير إلى جانب قروض الاستثمار في إطار إعادة تمويل المقاولات.

◀ تيسير الخدمات الرقمية خاصة عبر تبسيط مساطر التصريح بالأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمتوقفين مؤقتا عن العمل.

كما سيتم اعتماد معالجة محاسبية استثنائية للمساهمات المدفوعة لفائدة "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، على شكل هبات. حيث ستعتبر هذه المساهمات بمثابة تكاليف قابلة للخصم من النتيجة الضريبية مع توزيع هذا الخصم على مدة 5 سنوات.

كذلك، وفي إطار التدابير الهادفة إلى الحد من انعكاسات فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد الوطني، أصدر وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 26 مارس 2020 منشورا يحث بموجبه القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية على اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع صرف مستحقات المقاولات، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة و المقاولات الصغيرة جدا، وذلك لتخفيف الضغط على خزيتها وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المالية.

وفي نفس الاتجاه، بذلت جهود لدعم المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية، من خلال وضع آليات لتجنيبها غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته بسبب الأزمة.

أما فيما يتعلق بأهم التدابير المتخذة لمواكبة المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية من أجل التخفيف من آثار كوفيد-19 على أنشطتها، فتتمثل في:

- ◀ المرونة في التدبير المالي والطلبية العمومية والمراقبة وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال فترة الطوارئ الصحية تنفيذا للمنشور الموجه بتاريخ 31 مارس 2020 لمسيري المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية ؛
- ◀ المصادقة على القانون 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد الجموع العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية؛
- ◀ المواكبة المستهدفة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تواجه تحديات وتحديد الآثار والحاجيات من الدعم الحكومي (خطاب الطمأنة وضمانات الدولة و ترشيد النفقات...).

2.III. دعم الأسر

وفقا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى إيلاء اهتمام خاص بالفئات في وضعية هشاشة والمعوزة، اتخذت لجنة اليقظة الاقتصادية التدابير التالية:

- ◀ صرف دعم، ابتداء من شهر أبريل 2020، لفائدة الأسر المستفيدة وغير المستفيدة من خدمة راميد والتي تعمل في القطاع غير المهيكل وأصبحت لا تتوفر على دخل يومي إثر الحجر الصحي. وحددت هذه المساعدة المالية للأسر المكونة من فردين أو أقل في 800 درهم، و في 1.000 درهم للأسر المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد و للأسر التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص في 1.200 درهم. واستفادت، من هذه المساعدات في إطار هذه العملية التي أطلق عليها اسم "تضامن"، أكثر من 5,5 مليون أسرة، 45% منها بالوسط القروي. وقد تم في هذا الصدد، رصد مبلغ يناهز 11 مليار درهم من "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19".

- ◀ تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك. في هذا الصدد، تتحمل الدولة والقطاع البنكي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية (intercalaires) الناتجة عن تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020. ويهم هذا الإجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3.000 درهم بالنسبة

لقروض السكن و 1.500 درهم بالنسبة لقروض الاستهلاك، بما فيها القروض التي قدمتها شركات التمويل الأخرى. وللإشارة، من المتوقع أن يستفيد حوالي 400.000 شخص من هذا التدبير.

3.III. تعبئة التمويلات الخارجية

بهدف الاستجابة الاستباقية للحاجيات المستقبلية من التمويل، صادقت الحكومة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية المحدد بموجب المادة 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020. ويمكن هذا الترخيص الحكومة من الرفع من سقف التمويلات الخارجية بشكل عاجل واستثنائي، خاصة عبر اللجوء إلى المؤسسات والأسواق الدولية للاقتراض من أجل توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات من السلع والخدمات وتمويل عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، خصوصا بعد تأثر مجموعة من القطاعات بتداعيات جائحة "كوفيد-19"، كقطاع السياحة والقطاعات المصدرة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

كذلك، ولمواجهة انعكاسات الجائحة على الاحتياطات من العملة الصعبة، أجرى المغرب سحبا من خط الإقمان والسيولة المبرم بين المغرب وصندوق النقد الدولي سنة 2012 والذي تم تجديده للمرة الثالثة في شهر دجنبر 2018 لمدة سنتين . ويبلغ هذا السحب حوالي 3,2 مليار دولار، قابلة للسداد على مدى 5 سنوات، مع فترة سماح لمدة 3 سنوات. وسيسمح هذا السحب بالتخفيف من آثار هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني ومن الحفاظ على الاحتياطات من العملات الأجنبية في مستويات مناسبة تمكن من تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للمغرب. وقد تم وضع المبلغ المسحوب من هذا الخط رهن إشارة بنك المغرب قصد تخصيصه بشكل رئيسي لتمويل ميزان الأداءات، ولن يكون له أي تأثير على الدين العمومي.

بالإضافة إلى هذا السحب، تمت تعبئة غلاف مالي إضافي يناهز مليار دولار أمريكي لدى أهم شركائنا التقنيين والماليين، مما سيساهم في تخفيف الضغط على ميزان الأداءات.

على ضوء ما سبق، وبالرغم من الجهود المبذولة والتدابير المتخذة، لا زال الاقتصاد الوطني متأثرا بحدة بآثار الجائحة، والتي من المؤكد أنها ستؤثر سلبا على النمو ووضعية ميزان الأداءات والدين العمومي وعجز الميزانية. وبالتالي، أضحت تحيين مختلف الفرضيات المعتمدة في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 ضروريا عبر اعتماد مشروع قانون مالية معدل.

IV. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020

1.IV. بيان الأسباب

يستلزم السياق الوطني المتسم باستمرار الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 وتفاقم أثرها على الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، مراجعة الأولويات المعتمدة في قانون المالية لسنة 2020.

حيث أصبحت مقتضيات قانون المالية لسنة 2020 تواجه تحديات جديدة مرتبطة بالاختلالات الناجمة عن التأثير الاقتصادي للجائحة العالمية لفيروس كورونا على مختلف القطاعات، والذي ازداد حدة بالتأثير السلبي للجفاف، مما أدى إلى فارق على مستوى توازن المالية العمومية مقارنة بالمنحى المحدد مسبقا.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تأثيرها الحاد على النسيج الاقتصادي الوطني، تسببت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 في تجاوز الفرضيات التي تم اعتمادها عند إعداد قانون المالية لسنة 2020. وفي هذا الصدد، يرتقب أن تتغير بشكل ملحوظ التوقعات الأولية لمعدل النمو ولعجز الميزانية.

وفي نفس الاتجاه، سيأثر التباطؤ الاقتصادي على تطور موارد الميزانية العامة، والتي من المتوقع أن تسجل انخفاضا مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2020. وهكذا من المتوقع أن تشهد الموارد العادية انخفاضا بنحو 17,38%، وذلك بسبب التأثير السلبي للأزمة الصحية على مختلف مكونات الموارد (انخفاض الموارد الجبائية بنسبة 18,59% والموارد غير الجبائية بنسبة 5,49%).

كما أن التدابير التي تم اتخاذها لإعادة تخصيص الموارد، وفقا للأولويات التي تملئها تداعيات الجائحة، كان لها تأثير على حجم النفقات وتوزيعها.

ولهذا، يجب أن يخضع توزيع تخصيص النفقات لمراجعة وإعادة تحديد الأولويات على ضوء الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي الوطني.

علاوة على ذلك، أصبح اعتماد قانون مالية معدل لسنة 2020 ضروريا للأسباب التالية:

◀ الامتثال لأحكام الفصل 77 من الدستور التي تنص على أن البرلمان والحكومة يسهران على الحفاظ على توازن مالية الدولة؛

◀ احترام مبدأ صدقية الميزانية الذي يمليه القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ولا سيما المادة 10 التي تنص على أنه "تقدم قوانين المالية بشكل صادق مجموع موارد و تكاليف الدولة. ويتم تقييم صدقية الموارد والتكاليف بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها و التوقعات التي يمكن أن تنتج عنها"؛

◀ التغيير المهم الذي طرأ على الظرفية الاقتصادية والاجتماعية السائدة عند إعداد قانون المالية لسنة 2020، علما أن المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 130.13 السالف الذكر تنص على "يحدد قانون المالية..... وتراعى في ذلك الظرفية الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد قانون المالية وكذا أهداف ونتائج البرامج التي حددها هذا القانون".

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يشكل قانون المالية المعدل لسنة 2020 مرتكزا لإقرار ومباشرة التدابير المتخذة لاستعادة دينامية النشاط الاقتصادي لمرحلة ما بعد كوفيد-19.

IV.2. فرضيات مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020

في ظل الانعكاسات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 والآثار السلبية للجفاف على النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع الفلاحي، يركز مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 على الفرضيات التالية:

- ◀ متوسط سعر غاز البوتان محدد في 290 دولار أمريكي للطن (مقارنة مع 350 دولار أمريكي للطن المتوقع في قانون المالية لسنة 2020)؛
- ◀ سعر صرف اليورو/ دولار في 1,11؛
- ◀ تراجع حجم الطلب العالمي الموجه للمغرب (دون منتجات ومشتقات الفوسفات) بنسبة 20%، في سياق يتسم بشكوك قوية بشأن تطور النمو و التجارة العالميين، علاقة بتوقف النشاط الاقتصادي والاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد العالمية، ما سينجم عنه انخفاض كبير في صادرات السلع والخدمات؛
- ◀ محصول زراعي من الحبوب يقدر بـ 30 مليون قنطار (عوض 70 مليون قنطار في قانون المالية لسنة 2020) سيترتب عنه تراجع للقيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,8%.
- بناء على هذه الفرضيات، يحدد مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 معدل النمو في 5-% (مقابل 3,7% المتوقع في قانون المالية لسنة 2020)، و عجز الميزانية في نسبة 7,5% من الناتج الداخلي الخام (مقابل 3,5% في قانون المالية لسنة 2020).

IV.3. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020

أدى حجم التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات الحكومة بما يتماشى مع الاحتياجات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية الجديدة. ومن هذا المنظر، يركز مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 على ثلاث محاور كبرى تهتم المجال الاقتصادي والاجتماعي و الإداري.

وبالتالي، يشكل مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، منطلقا للمصادقة على التدابير المقترحة وتنزيلها لمواجهة آثار هذه الجائحة، وفقا للتوجهات العامة التالية:

◀ مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛

◀ الحفاظ على مناصب الشغل؛

◀ تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

IV.1.3.1. مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي

بالإضافة إلى التدابير القصيرة المدى، التزمت الحكومة بوضع مجموعة من التدابير لمواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

تهدف هذه التدابير التي تضع المقاولات و الاستثمار المنتج في صلب أولوياتها، إلى الاستعادة التدريجية لنشاط المقاولات في ظروف تضمن السلامة الصحية للأجراء والشركاء والحفاظ على مناصب الشغل.

IV.1.1.3.1. تعزيز آلية ضمان تمويل المقاولات

وضعت الحكومة آلية لضمان تمويل المقاولات تهم مجمل أصناف المقاولات، العمومية والخاصة، والتي تأثرت سلبا بالجائحة، مما يتيح لها الاستفادة من مجموعة من الامتيازات بفضل ضمان الدولة.

و ستسمح هذه الآلية بتمويل متطلبات اشتغال المقاولات مع تطبيق معدل فائدة أقصى قدره 3,5%، والذي يمثل سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب مضافة إليه 200 نقطة أساس. و يمكن أن يتم سداد هذه القروض على سبع سنوات مع فترة سماح لمدة سنتين.

وتتمثل الغاية من منتوجات الضمان في تعبئة التمويلات الضرورية للدفع بدينامية اقتصادية، خلال الفصل الثاني من سنة 2020، يمكنها التأثير إيجابا على التشغيل وعلى آجال الأداء وكذا على استعادة الثقة بين الشركاء الاقتصاديين.

وهكذا، تم إطلاق منتوجين للضمان:

◀ ضمان الدولة يصل إلى 95% من القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والتجار والحرفيين الذين يقل رقم معاملاتهم عن 10 ملايين درهم. ويمكن أن تمثل هذه القروض 10% من رقم المعاملات السنوية.

◀ ضمان الدولة يتراوح بين 80% و 90% من القروض الممنوحة حسب حجم المقاولات. ويغطي هذا الضمان القروض الممنوحة لاستئناف نشاط المقاولات التي يزيد رقم معاملاتها عن 10 ملايين درهم. ويمكن أن يصل

حجم هذه القروض، بالنسبة للمقاولات الصناعية، إلى شهر ونصف من رقم معاملاتها وإلى شهر من رقم المعاملات بالنسبة للمقاولات الأخرى. ومن أجل المساهمة في تقليص آجال الأداء، يتوجب توظيف 50% من القرض لتسوية الوضعية اتجاه الموردين. كما يغطي هذا المنتج أيضا المقاولات الكبرى التي يتجاوز رقم معاملاتها 500 مليون درهم.

وبالمقابل، فهذه المقاولات مطالبة بالحفاظ على مناصب الشغل، وتقليص حجم الديون بنسبة لا تقل عن 50% من القروض الممنوحة.

ومن شأن هذين المنتجين التقليص المباشر من الصعوبات المالية التي تواجهها بشكل خاص المقاولات الصغيرة جدا أو من خلال دفع ديون الموردين بالنسبة للمقاولات الكبرى.

وفي هذا السياق، ولمواكبة هذه الآليات ومدتها بالموارد المالية اللازمة، سيتم تخصيص غلاف مالي بقيمة 5 مليار درهم في إطار "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19. و سيتم استخدام هذا الغلاف المالي بشكل أساسي لتلبية احتياجات صناديق الضمان من الموارد المالية خلال الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة، لتغطية التزاماتها.

ومن أجل دعم ولوج المقاولات إلى التمويل، تعتزم الحكومة الشروع في إصلاح مؤسستي للنظام الوطني للضمان الذي يشرف عليه صندوق الضمان المركزي من خلال تحويله إلى شركة مساهمة. وفي هذا الصدد، سيتم تعديل وملاءمة القانون المؤطر لصندوق الضمان المركزي ليتماشى مع الظرفية الجديدة ومراعاة أفضل الممارسات التي تأطر الأنظمة العمومية للضمان على المستوى الدولي.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لإصلاح القانون المنظم لصندوق الضمان المركزي في تكريسه كأداة متميزة للدولة في مجال الضمان العمومي، وتحسين حكامته، وتحديث التدبير المالي لالتزاماته، مع تكييف هيئاته الإدارية والتدبيرية والرقابية.

علاوة على ذلك، ومن أجل تخفيف الضغط على خزينة المقاولات المتوسطة و الصغرى والصغيرة جدا خلال هذه المرحلة من استئناف النشاط الاقتصادي، سيتم تسريع تسوية ديون هذه المقاولات على بعض المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المتضررة من تداعيات هذه الجائحة. وهكذا تم وضع آلية جديدة تركز بالأساس على:

◀ حصر قائمة مفصلة للمقاولات الدائنة التي يتعين تسوية وضعيتها من طرف المؤسسة العمومية أو المقاولات العمومية؛

- ◀ منح ضمان من طرف الدولة يخول للمؤسسة العمومية الحصول على قرض يخصص حصريا لتسوية وضعيتها تجاه هذه المقاولات؛
- ◀ منح القرض من طرف الأبنك وتكفلها بالأداء للمقاولات المعنية مباشرة على أساس المعطيات التي وضعتها المؤسسة العمومية رهن إشارتها.
- وستستمر نفس دينامية العرض الأساسي لدعم التمويل المقدم بشكل رئيسي من طرف كل من صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة، و الذي يقدم منتوجات للضمان تغطي الاحتياجات المختلفة للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، وكذا صندوق "تمويل" الذي يقدم تمويلات مشتركة لبعض القطاعات ذات الأولوية، و برنامج "انطلاقة" الذي تم إطلاقه بداية سنة 2020 من طرف جلالة الملك أو صندوق ضمان قروض السكن (ضمان السكن).
- ولتمكين الشباب من الولوج لمصادر التمويل الكفيلة بتلبية حاجياتهم وتطلعاتهم في مجال إحداث وتطوير المقاولات، سيتم العمل على إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" وذلك بتشاور مع كل الشركاء.
- علاوة على ذلك، سيتم في إطار مشروع قانون المالية المعدل، تخصيص 15 مليار درهم لتسريع استعادة دينامية الاقتصاد الوطني.

IV.2.1.3. إعادة توجيه نفقات الاستثمار نحو الأولويات الاستراتيجية

يبلغ الجهد الاستثماري الإجمالي في القطاع العمومي بمختلف مكوناته، المتوقع في مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، 182 مليار درهم، مقابل مبلغ 198 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2020. ويوزع هذا الغلاف المالي على النحو التالي:

- ◀ 94,483 مليار درهم للميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع تحييد مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مقابل مبلغ 77,305 مليار درهم حسب التوقعات الأولية، أي بارتفاع بنسبة تفوق 22% ؛
- ◀ 72,517 مليار درهم للمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، مقابل مبلغ 101,195 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2020، أي بانخفاض يبلغ 28,3%؛
- ◀ 15 مليار درهم للجماعات الترابية مقابل مبلغ 19,5 مليار درهم حسب التوقعات الأولية، أي بنسبة انخفاض تبلغ 23%.

فيما يتعلق بنفقات الاستثمار للميزانية العامة، تم إعطاء الأولوية لتوطيد المشاريع الجاري تنفيذها خاصة تلك التي تشكل موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك والمشاريع المستفيدة من تمويلات خارجية، مع إيلاء الأفضلية للمشاريع المنجزة من طرف مقاولات مغربية تستعمل مواد محلية.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد برمجة جديدة لميزانية الاستثمار للقطاعات الوزارية والمؤسسات تراعي الآثار المترتبة عن الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا، ومراجعة الجدولة الزمنية لإنجاز بعض المشاريع بالنظر لتراجع وتيرة تنفيذها وكذلك تأجيل مسطرة إطلاق بعض المشاريع نتيجة لغياب الشروط الضرورية.

وبالتالي ستهتم هذه البرمجة، على الخصوص:

- ◀ إطلاق برامج ذات أولوية لمواجهة الظرفية المتسمة بالجفاف خصوصا من خلال:
 - إنجاز تدابير استعجالية ذات أولوية لتأمين تزويد الساكنة المتواجدة على مستوى الأحواض المائية، التي تعاني من الإجهاد المائي، بالماء الصالح للشرب؛
 - إطلاق برنامج ثالث لمواجهة آثار الجفاف يشمل، على الخصوص، الحماية والحفاظ على القطيع من خلال توزيع الشعير المدعم. ويأتي هذا البرنامج لتعزيز الإجراءات المتخذة في إطار البرنامجين اللذين سبق إطلاقهما في سنة 2020.
- ◀ ملاءمة اعتمادات الأداء اللازمة لعمليات توطيد المشاريع قيد الإنجاز على ضوء تقدم إنجازها؛
- ◀ إعادة توزيع الاعتمادات المخصصة لبعض المشاريع بين اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام بناء على مستويات الإنجاز والقدرة على الأداء دون التأثير على الوتيرة العادية لإنجاز لهذه المشاريع؛
- ◀ تأجيل برمجة بعض المشاريع الجديدة المقرر إطلاقها سنة 2020 إلى غاية سنة 2021 بالنظر إلى مستوى التقدم المحرز في الدراسات المتعلقة بها؛
- ◀ الإبقاء على الاعتمادات المخصصة لنزع ملكية العقارات بهدف توفير الوعاء العقاري اللازم لبعض المشاريع وكذا لتنفيذ القرارات القضائية؛
- ◀ تقليص الإعانات المقررة لفائدة المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية بالنظر إلى تعديل ميزانياتها على ضوء قدرتها على الأداء، وكذا التحويلات المرصودة للحسابات الخصوصية للخزينة من الميزانية العامة، بناء على فائض خزينة هذه الحسابات.

وبالرغم من مراجعة حجم استثمار المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية للأخذ بعين الاعتبار أثر جائحة "كوفيد-19" على الجدول الزمني للإنجاز لبعض المشاريع وكذا نشاط بعض المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، فإن مخططات عمل المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية تبقى مرتكزة، وفقا مقارنة مبتكرة، على توفير خدمات عمومية جيدة لفائدة المرتفقين والمقاولات ومواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى للبنية التحتية و التهيئة الترابية والمساهمة في تشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبرامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

IV.3.1.3. تفعيل آليات الأفضلية الوطنية

ستعمل الحكومة على الحفاظ على الطلب من خلال مراجعة المنظومة المؤطرة للطلبات العمومية بهدف تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة المحلية العالية. وستتم مصاحبة هذا الإجراء بدعم قوي لـ "استهلاك المنتج المغربي" يشمل التسويق والترويج والمواكبة الإدارية والجبائية.

في هذا الصدد، ومع مراعاة التزامات المغرب في إطار اتفاقات الشراكة والتبادل الحر، وفي حدود ما تقتضيه هذه الالتزامات، سيتم العمل على تفعيل الآليات الجاري بها العمل بخصوص الأفضلية الوطنية واحترام مطابقة المواصفات التقنية للمعايير والمنتجات مغربية المنشأ في مجال الطلبات العمومية بالنسبة للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية.

بناء على ذلك، ووفقا لمقتضيات المادة 155 من المرسوم رقم 2.12.349 بتاريخ 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية، يتعين على أصحاب المشاريع منح الأفضلية بالنسبة للعروض المقدمة من طرف المقاولات الوطنية، وذلك بوجوب تحديد نسبة لا تتعدى 15% في جميع نظم الاستشارة المتعلقة بمساطر إبرام صفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها، تضاف إلى مبالغ العروض المالية المقدمة من طرف المقاولات ومكاتب الدراسات الأجنبية، وذلك لمقارنة عروضها مع عروض المقاولات الوطنية خلال تقييمها.

كما يجب على أصحاب المشاريع تحديد الحاجيات المراد تلبيتها والمواصفات التقنية ومحتوى الأعمال، وذلك بالإحالة على المواد والمنتجات المطابقة للمواصفات التقنية والمعايير المغربية المعتمدة، وعند انعدامها، المطابقة للمعايير الدولية، كما هو منصوص عليه في المادة 5 من المرسوم السالف الذكر.

ولهذه الغاية، يجب أن تكون المواد والمنتجات المطابقة للمواصفات التقنية أو المعايير المغربية المعتمدة أو عند انعدامها مطابقة للمعايير الدولية، كما تقضي بذلك المادة 42 من دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال.

ولتفعيل هذا الإجراء، يتوجب على المقاول أن يثبت مصدر المواد والمنتجات بواسطة كافة الوثائق الإثباتية بما فيها الإدلاء بالفاتورات وبسندات التسليم وشواهد المصدر.

وفي هذا السياق، فإن أصحاب المشاريع ملزمون كذلك بالتنصيص صراحة على تطبيق المواصفات القياسية المغربية أو مواصفات قياسية أخرى مطبقة بالمغرب بموجب اتفاقات دولية في بنود دفتر الشروط الخاصة ودفاتر التحملات المتعلقة بالصفقات التي تبرمها الدولة و الجماعات الترابية و المؤسسات العمومية و كذا المقاولات ذات التدبير المفوض لمرفق عام، أو تلك المستفيدة من دعم الدولة، وذلك وفقا لأحكام المادة 35 من القانون رقم 12.06 بتاريخ 11 فبراير 2010 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

واعتبارا لما يكتسيه هذا الإجراء من أهمية في الرفع من تنافسية المقاولات الوطنية وتسهيل ولوجها للطلبات العمومية، يتعين على أصحاب المشاريع كذلك العمل على إدراج قاعدة الأفضلية الوطنية ومراعاة مطابقة المواصفات التقنية للمعايير والمنتجات مغربية المنشأ ضمن بنود أنظمة الاستشارة ودفاتر التحملات الخاصة بعقود التدبير المفوض للمرفق العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

في نفس الاتجاه، ومن أجل تشجيع الإنتاج المحلي و تقليص عجز الميزان التجاري، تم في إطار قانون المالية لسنة 2020، الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات المكتملة الصنع من 25% إلى 30%.

وفي إطار السياق الدولي الحالي الذي يتميز بأزمة صحية كبيرة تسببت في تباطؤ الاقتصاد العالمي، أصبح تعزيز الإنتاج الوطني ضروريا لمواكبة الجهود المبذولة من أجل دعم المقاولات المغربية في وضعية صعبة. كما أن الضغط على الاحتياطات الوطنية من العملات يفرض اتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج الوطني.

في هذا الصدد، يقترح، في إطار مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، الرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للاستهلاك من 30% إلى 40% و ذلك في حدود النسب المكرسة من طرف المغرب على مستوى منظمة التجارة العالمية.

IV.2.3. الحفاظ على مناصب الشغل

ترتب عن جائحة فيروس كورونا تراجع أو توقف نشاط عدة قطاعات اقتصادية. وقد مكنت تدابير المواكبة الاجتماعية والاقتصادية لفائدة المقاولات المتضررة من الجائحة من الحفاظ على أقصى عدد من مناصب الشغل.

وبالنسبة لبعض القطاعات الاقتصادية التي ستعرف صعوبات بالرغم من الرفع التدريجي للحجر الصحي، ستنجح مواصلة تقديم الدعم من "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19" إلى غاية نهاية سنة 2020،

وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، استئناف نشاطها وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل والقدرة الشرائية للأجراء.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتم بلورة تفعيل الدعم الخاص بمختلف القطاعات، في إطار تعاقدى مع مختلف الأطراف المعنية، من خلال ربط الدعم المقدم لمختلف المقاولات لمواكبتها في مرحلة استئناف النشاط، بضرورة احتفاظها بـ 80% على الأقل من أجزائها المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتسوية السريعة لوضعية الأجراء غير المصرح بهم.

3.3.IV. تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية

بهدف تحسين فعالية تدخلات الإدارة وعقلنة نمط تسييرها سيتم تفعيل عدد من التدابير. ويتعلق الأمر على الخصوص، بتسريع تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري كرافعة لمواكبة الدينامية الترابية وبتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ودعم التحول الرقمي للإدارة كأداة لتعزيز الشفافية وتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين.

1.3.3.IV. تسريع تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك الرامية إلى تفعيل اللاتمركز الإداري، تم اعتماد الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، من أجل تعزيز كفاءة الإدارة اللامركزية وذلك من خلال تحويلها إلى إدارة فعالة تتمتع بالكفاءات الإدارية والموارد البشرية والمادية اللازمة لتقريب أفضل للخدمات العمومية للمرتفقين.

وقد اعتمدت اللجنة بين الوزارية للاتمركز الإداري التصاميم المديرية للاتمركز الإداري لجميع القطاعات الوزارية، والتي يجري تنزيلها، لا سيما، من خلال إحداث لجان جهوية للتنسيق، وتنظيم الكتابات العامة للشؤون الجهوية ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بتنظيم القطاعات الوزارية ومصالحها اللامركزية.

وتحدد هذه التصاميم المديرية :

◀ المهام والصلاحيات الواجب نقلها أو تفويضها إلى المصالح اللامركزية؛

◀ توزيع الموارد البشرية بين المصالح المركزية والمصالح اللامركزية ؛

◀ توزيع الموارد المالية بين المصالح المركزية والمصالح اللامركزية ؛

◀ الأهداف المنوطة بالمصالح اللامركزية ومؤشرات قياس تحقيق هذه الأهداف.

وتتطلب بلورة إدارة لامركزية فعالة وقوية تتوفر على موارد بشرية ومالية وسلطات تقريرية مناسبة، التسريع بتنزيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري لمختلف القطاعات الوزارية.

IV.3.3.2. تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

يشكل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين بشكل عام، والمستثمرين على وجه الخصوص، الهدف الأساسي للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

ويحدد هذا القانون الذي تسري مقتضياته على جميع الإدارات التي تقدم خدمات للمرتفقين، سواء كانت إدارات عمومية أو جماعات ترابية أو مؤسسات عمومية أو هيئات مفوض لها تقديم خدمات عمومية، المبادئ العامة التي تؤطر العلاقة بين الإدارة والمرتفق القائمة على الثقة والشفافية، وكذا تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية. كما تتمثل هذه المبادئ العامة في تحديد الآجال القصوى لدراسة طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية ومعالجتها والرد عليها من قبل الإدارة، وكذا ضمان حق الطعن في حالة رد بالرفض من قبل الإدارة أو عند تجاوز الآجال الزمنية المحددة لمعالجتها.

كما ترمي هذه المبادئ إلى تقريب الإدارة من المرتفق فيما يخص إيداع الطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية ومعالجتها وتسليمها وكذا حول تعليق الإدارة لقراراتها السلبية وإخبار المرتفقين المعنيين.

ومن جهة أخرى، ينص هذا القانون على جرد وتدوين ونشر الإدارات لجميع المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية، وعلى إحداث بوابة وطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، التي ستنشر بها وجوبا كل مصنفات المساطر والإجراءات الإدارية، وكذا إحداث لجنة وطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية يتأسسها رئيس الحكومة، وتتولى، على الخصوص، تحديد الاستراتيجية الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وكذا السهر على تتبع وتقييم تنفيذها.

ومن شأن التنزيل السريع للمبادئ والإجراءات المضمنة بهذا القانون تطوير جودة الخدمات العمومية ودعم شفافية العلاقة بين الإدارة والمرتفقين وتحسين مناخ الأعمال.

IV.3.3.3. دعم التحول الرقمي للإدارة وتعميم الخدمات الرقمية وضمان شموليتها

في سياق الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فرض اللجوء للخدمات الرقمية واللامادية نفسه بإلحاح على جميع المتدخلين من سلطات عمومية وفاعلين اقتصاديين ومرتفقين.

أمام هذا الوضع، قدمت الأطراف المتدخلة في مواجهة هذه الجائحة، إجابات مختلفة، وذلك حسب نضج النظم الرقمية القائمة ومدى ترسخ الثقافة الرقمية لدى مختلف الفاعلين.

هكذا، تم الوقوف على أن استمرارية عمل مصالح الدولة ونجاح عمليات تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية المترتبة عن هذه الجائحة أصبح متاحا، إلى حد كبير، بفضل اعتماد تقنيات الرقمنة وتعبئة نظم المعلومات التي تم تطويرها على المستوى الوطني من طرف مختلف الفاعلين.

ومن هذا المنطلق، ينبغي الارتقاء بتقوية رقمنة القطاع العمومي وترسيخ الثقافة الرقمية، إلى مرتبة سياسة عمومية تستلزم الانخراط والالتزام الثابت لجميع الفاعلين.

وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية يهدف، على الخصوص، إلى تيسير الولوج للخدمات الرقمية للإدارة ووضع القواعد والمبادئ المتعلقة بهندسة الخدمات الإدارية و تكاملها و تبادل البيانات والمعلومات وإعطاء الحجية القانونية للقرارات و الإجراءات الرقمية.

علاوة على ذلك، تهدف المشاريع ذات الأولوية لخارطة طريق التحول الرقمي التي حددتها وكالة التنمية الرقمية، باعتبارها الهيئة المكلفة بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للإدارة، إلى:

◀ تحول الإدارة، خاصة عبر وضع آلية للتبادل وتسهيل التواصل مع المواطنين ونزع الصبغة المادية وإعادة النظر في المساطر الأساسية؛

◀ تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك عبر تحفيز القطاعات المستهدفة والاستراتيجية، من أجل تحسين الإنتاجية والتنافسية و تجويد الخدمات المقدمة؛

◀ تنمية ومواكبة نسيج الفاعلين المبتكرين، وذلك عبر مواكبة وضع آليات دعم المقاولات المبتكرة من خلال تيسير الولوج إلى الصفقات الخاصة والعمومية ووضع منظومات قطاعية رقمية.

وتتمثل الأهداف المتوخاة في إرساء إدارة رقمية وفعالة توفر خدمات آمنة للمرتفقين بقيمة مضافة عالية، وبشكل عام، في تعزيز التحديث والشفافية ونجاعة الأداء العمومي بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال.

وفي نفس الإطار، كرس المرسوم رقم 2.19.184 الصادر بتاريخ 25 أبريل 2019 والذي يغير ويتمم بموجبه المرسوم رقم 2.16.344 المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبات العمومية.

هكذا، أصبح الإيداع الإلكتروني للفواتير والوثائق الأخرى المتعلقة بالصفقات العمومية متاحا وفق آلية تدريجية، تمتد من شهر ماي 2019 إلى شهر يناير 2022، حسب مبلغ الفاتورة.

وكتنتيجة طبيعية للإيداع الإلكتروني للفواتير، كرس هذا المرسوم كذلك التوقيع الإلكتروني لصاحب المشروع وصاحب الصفقة.

وعلى إثر هذه الجائحة، تسارعت هذه الدينامية فيما يخص المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية من خلال صدور منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ فاتح يونيو 2020 والمتعلق بالإيداع الإلكتروني للفواتير والوثائق التي تقوم مقامها من طرف الممولين بشكل تدريجي.

هكذا، سيتم التنزيل الفعلي والفوري للإيداع الإلكتروني للفواتير بالنسبة للمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المتوفرة على منصات معلوماتية يمكن الولوج إليها عبر بوابتها الإلكترونية. أما بخصوص المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية التي لا تتوفر على منصات معلوماتية، فقد تم تحديد آجال قصوى، تمتد من فاتح يونيو 2021 إلى فاتح يونيو 2022، بغرض تعميم الإيداع الإلكتروني للفواتير على كافة الصفقات العمومية المرتبطة بالمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية بغض النظر عن مبلغها.

على صعيد آخر، تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى امتصاص العجز وتقليص الفوارق الكامنة في هذا المجال. وتكرس هذه الاستراتيجية تسريع تطوير رقمنة خدمات الأداء، ولاسيما تطوير الأداء بالهاتف المحمول ضمن أهم رافعاتها.

وفي هذا السياق، يستفيد الأداء الإلكتروني باعتباره محفزا لدينامية الشمول المالي في المغرب، من التوسع الكبير الذي يشهده قطاع الاتصالات الهاتفية، ومن مميزاته كبديل لاستخدام الشيكات والنقد الذي يتطلب تكلفة كبيرة فيما يخص النقل والفرز والتدبير.

على ضوء ذلك، وبغية تعزيز ترسيخ الشمول المالي في تعاملات مختلف الفاعلين، تعمل الإدارة العمومية على توسيع نطاق خيارات الأداء الإلكتروني للرسوم والضرائب وجميع الديون العمومية وكذا خدمات الإدارة المؤدى عنها، بالموازاة مع أداء الإدارة الإلكتروني للمبالغ المستحقة للمرتفقين.

ومن أجل تشجيع الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة أو نظام الريح الجزافي على الأداء بواسطة الهاتف النقال، يقترح، في إطار قانون المالية المعدل لسنة 2020، عدم الأخذ بعين الاعتبار خلال خمس سنوات متتالية، مبلغ رقم المعاملات المحقق بواسطة الأداء عبر الهاتف النقال عند احتساب الأساس المفروضة عليه الضريبة على الدخل المستحقة على الخاضعين للضريبة المشار إليهم أعلاه وكذا حدود تطبيق الضريبة على الدخل بالنسبة للنظامين السالفي الذكر وكذا الضريبة على القيمة المضافة.

وموازاة مع مختلف التدابير السالفة الذكر، سيتم العمل على تسريع اعتماد وتنزيل مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية. ويهدف هذا الميثاق على الخصوص إلى تحسين منظومة تدبير المرافق العمومية و دعم جودة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج إليها و ترسيخ فعالية تدبير الموارد وكذا انفتاح المرفق العمومي على محيطه مع الحرص على إشراك مختلف الفاعلين في تحسين الخدمات وتجويدها وترسيخ قيم الأخلاق.

V. أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020

1.V. المصادقة

(1) المرسوم رقم 2.20.269 الصادر في 21 من رجب 1441 (16 مارس 2020) بإحداث حساب مرصد لأمر خصوصية يسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى توفير تمويل إجراءات الوقاية ومكافحة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" والحد من آثارها، تم إحداث خلال سنة 2020 حساب مرصد لأمر خصوصية يسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" بموجب المرسوم المذكور أعلاه، وذلك وفق أحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، وكذا التأهيل المنصوص عليه في المادة 29 من قانون المالية رقم 70.19 لسنة المالية 2020.

و يخصص هذا الحساب بالأساس لتغطية النفقات التالية :

◀ تأهيل الآليات والوسائل الصحية؛

◀ دعم الاقتصاد الوطني لمواكبة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"؛

◀ الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

(2) المراسيم المتخذة بموجب التأهيل المنصوص عليه في البند I من المادة 2 من قانون المالية رقم 70.19 لسنة المالية 2020.

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل المنصوص عليه في البند I من المادة 2 من قانون المالية رقم 70.19 لسنة المالية 2020، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل وذلك طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

لذا، فإن مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، يرمي إلى المصادقة على المراسيم التالية المتخذة سنة 2020:

◀ مرسوم رقم 2.19.1065 صادر في 30 من ربيع الآخر 1441 (27 ديسمبر 2019) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

إلى متم ديسمبر 2019، بلغ حجم مخزون القمح اللين المتوفر لدى الفاعلين الاقتصاديين على الصعيد الوطني، 9 مليون قنطار، أي ما يعادل حوالي 2,5 شهرا من احتياجات المطاحن الصناعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل الحفاظ على حد أدنى من المخزون الذي يمكن من تزويد عادي للسوق الوطني بهذا المنتج و كذلك للاستفادة من الظرفية العالمية، تم بموجب المرسوم رقم 2.19.810 الصادر في 23 سبتمبر 2019، تخفيض رسم الاستيراد المطبق على القمح الطري إلى 35% عوض 135% و ذلك ابتداءً من فاتح أكتوبر 2019.

واستنادا إلى مستويات أسعار القمح اللين المسجلة على مستوى السوق العالمي وإلى نسبة 35% من رسم الاستيراد المطبقة، سجلت أسعار القمح الطري عند الخروج من الميناء، ارتفاعا بمقدار يتراوح بين 12 و15 دولارا / طن.

لذا وقصد توفير الظروف الملائمة لتزويد السوق الوطنية بأثمنة مناسبة، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين خلال الفترة الممتدة من 2 يناير إلى غاية 30 أبريل 2020.

◀ مرسوم رقم 2.20.295 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

بلغت الواردات من القمح اللين منذ فاتح أكتوبر 2019 إلى غاية 15 مارس 2020 ما يناهز 20 مليون قنطار أي ما يعادل 60% من البرنامج التوقعي لنهاية شهر ماي 2020 و ذلك بسبب بعض الاختلالات اللوجستية التي عرفتها بعض موانئ الشحن لأهم المصدرين لبلادنا.

وبهذا الخصوص وجب التذكير بأنه من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من المخزون الذي يمكن من تزويد عادي للسوق الوطني بهذا المنتج وكذلك نظرا للظرفية المميزة للأسعار العالمية، تم بموجب المرسوم رقم 2.19.1065 الصادر في 27 ديسمبر 2019، وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين ومشتقاته و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2 يناير إلى غاية 30 ابريل 2020. وابتداءً من فاتح ماي 2020 سيتم إعادة استيفاء رسم الاستيراد بنسبة 35%.

ومن جهة أخرى، ترتب عن انخفاض إنتاج الحبوب على الصعيد الوطني وبدء العمل ببرنامج توزيع الشعير المدعم، إلى نشاط مكثف لاستيراد الحبوب و ارتفاع في الضغط على البنية التحتية للموانئ. وموازة مع ذلك، أدى الإنتاج العالمي بمستويات كافية إلى انخفاض الأسعار العالمية منذ منتصف يناير 2020.

لذا وقصد تمكين تزويد السوق الوطني بهذا المنتج في افضل الظروف عبر خفض سعر القمح اللين من 266-276 درهم/قنطار إلى 230-240 درهم/قنطار، بدا من الملائم تمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبقة على القمح اللين إلى غاية 15 يونيو 2020.

◀ مرسوم رقم 2.20.296 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح الصلب.

بلغ مخزون القمح الصلب لدى الفاعلين إلى غاية 15 مارس 2020 ما يقارب 1,66 مليون قنطار، أي ما يعادل 2,8 شهرا من احتياجات المطاحن الصناعية. وتكون هذا المخزون بشكل أساسي من الواردات التي بلغت 6,3 مليون قنطار خلال الفترة الممتدة بين فاتح غشت 2019 و15 مارس 2020، مقابل إجمالي بلغ 8,8 مليون قنطار خلال السنة الفلاحية 2017/2016، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الوطني بنسبة 45% مقارنة مع سنة 2018.

وقد سجل سعر القمح الصلب في السوق الوطنية مستويات مرتفعة في كل من المطاحن ورحبة الحبوب والأسواق، حيث بلغ 360 درهماً للقنطار و 400-450 درهماً للقنطار، على التوالي.

ومن جهة أخرى، و استنادا إلى المستويات المسجلة للقمح الصلب على مستوى السوق العالمي ونسبة رسم 2,5 % المطبق خلال الفترة الممتدة من فاتح غشت إلى 31 ماي، أظهرت المحاكاة أن كلفة استيراد القمح الصلب عند الخروج من الميناء تتراوح ما بين 345 و360 درهم للقنطار. بينما أظهرت التوقعات على أساس رسم الاستيراد بنسبة 170%، المطبقة خلال شهري يونيو و يوليو، سعر تكلفة يتراوح بين 508 و535 درهم للقنطار.

لذا، وبهدف ضمان تزويد منتظم للسوق الوطني من القمح الصلب، تم وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح الصلب ابتداء من فاتح أبريل 2020. وقد أدى هذا إلى خفض سعر القمح الصلب عند الخروج من الميناء إلى 339-354 درهم للقنطار.

◀ مرسوم رقم 2.20.297 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على العدس.

بلغ مخزون العدس المتوفر على الصعيد الوطني بحوزة الفاعلين الاقتصاديين إلى غاية الفاتح من شهر مارس 2020 ما يقارب 86.000 قنطار، أي ما يعادل شهرين من الاستهلاك الوطني. وقد تكون هذا المخزون في الأساس من الواردات التي بلغت 320.000 قنطار خلال الفترة الممتدة من فاتح غشت 2019 إلى 15 مارس 2020، في حين لم تتجاوز نسبة الإنتاج الوطني 370.000 قنطار برسم الموسم الفلاحي 2019.

على الصعيد العالمي، تميز الموسم 2019-2020 بانخفاض الأسعار منذ نهاية يناير وذلك بالأساس بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 وارتفاع قيمة الدولار الكندي.

واعتبارا للمستوى المنخفض لمحصول 2020 وكذا الظرفية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 من جهة، وقصد ضمان تزويد عادي ومنتظم للسوق الوطني من جهة أخرى، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق

على العدس وذلك ابتداء من فاتح ابريل 2020. وقد مكن هذا الاجراء من خفض سعر تكلفة العدس عند الخروج من الميناء من 1.000 درهم للقنطار الى 720 درهم للقنطار.

◀ مرسوم رقم 2.20.298 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الحمص.

على الصعيد الوطني، بلغ مخزون الحمص المتوفر بحوزة الفاعلين الاقتصاديين إلى غاية الفاتح من شهر مارس 2020 ما يقارب 246.000 قنطار، مكون بالأساس من الإنتاج الوطني، إذ لم تبلغ الواردات إلى غاية 15 مارس 2020 سوى 6.500 قنطار، أي ما يعادل 3% من واردات الموسم الماضي.

ومن جهة أخرى، عرفت أسعار الحمص على مستوى الأسواق ورحبة الحبوب بعض الارتفاع منذ يناير 2020، لتبلغ ما بين 1.150 و 1.400 درهم للقنطار بالنسبة للمنتجات المحلية وما بين 1.350 و 1.500 درهم للقنطار بالنسبة للمنتجات المستوردة.

أما على الصعيد العالمي، فتميز الموسم 2019-2020 باستقرار الأسعار مع ارتفاع طفيف منذ يناير 2020 ومع توقع موسم حصاد جيد بالنسبة لسنة 2020 خاصة في الهند.

لذا ومن اجل ضمان تزويد عادي ومنتظم للسوق الوطني من هذه المادة في ظرفية تتسم بضعف الإنتاج الوطني وتفشي جائحة كوفيد-19، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الحمص ابتداء من فاتح ابريل 2020.

◀ مرسوم رقم 2.20.299 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الفول.

إلى غاية الفاتح من شهر مارس 2020، بلغ مخزون الفول على الصعيد الوطني 278.000 قنطار، يتكون بالأساس من الإنتاج الوطني، بينما لم تتجاوز الواردات من هذا المنتج 5.400 ألف قنطار بين فاتح غشت 2010 و 15 مارس 2020.

من جهة أخرى، لوحظ ارتفاع ملموس في مستوى أسعار الفول على مستوى الأسواق ورحبة الحبوب، والتي ارتفعت من 530 درهم للقنطار سنة 2016 إلى 700 درهم للقنطار في سنة 2020.

لذا واعتبارا للمستوى المنخفض للمحصول الوطني ولانتشار جائحة كوفيد-19 ، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الفول ابتداء من فاتح ابريل 2020 وذلك من أجل ضمان تزويد عادي ومنتظم للسوق الوطني من هذه المادة.

◀ مرسوم رقم 2.20.300 صادر في 2 شعبان 1441 (27 مارس 2020) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الفاصولياء العادية.

بلغت الواردات الوطنية من الفاصولياء العادية، بين فاتح غشت 2019 و 15 مارس 2020، 65.000 قنطار أي بانخفاض بنسبة 55% مقارنة بالموسم السابق.

على الصعيد العالمي ، لوحظ منذ أكتوبر 2019 زيادة طفيفة في الأسعار على الرغم من اتجاه عام مستقر. كما أدى انخفاض في مخزون الفاصولياء في مصر التي تعتبر المورد الرئيسي للمغرب، إلى ارتفاع كلفة الاستيراد.

وموازاة مع ذلك، بلغ سعر بيع الفاصولياء العادية في الأسواق ورحبة الحبوب 1.450-1.200 درهم للقنطار بالنسبة للمنتجات المحلية و 1.650-1.500 درهم للقنطار للمنتجات المستوردة، مسجلا بذلك منحنى تصاعديا منذ غشت 2019.

لذا واعتبارا للمستوى المنخفض للمحصول الوطني ولانتشار جائحة كوفيد-19، بدا من المناسب وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الفاصولياء العادية ابتداء من فاتح ابريل 2020 وذلك من أجل ضمان تزويد عادي ومنتظم للسوق الوطني من هذه المادة. وقد مكن هذا الاجراء من خفض كلفة الفاصولياء العادية عند الخروج من الميناء إلى 1.528 درهم للقنطار عوض من 2.130 درهم للقنطار.

◀ مرسوم رقم 2.20.345 صادر في 19 رمضان 1441 (13 ماي 2020) يتعلق بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

من أجل الحفاظ على مخزون أدنى يمكن من ضمان تموين عادي للسوق ، تم بموجب المرسوم رقم 2.19.1065 الصادر في 27 ديسمبر 2019، وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته خلال الفترة الممتدة من 2 يناير إلى غاية 30 ابريل 2020.

من جهة أخرى، ونظرا للظرفية الوطنية التي اتسمت أساسا بانخفاض الإنتاج الوطني من الحبوب مع تراجع للأسعار العالمية للقمح اللين منذ منتصف يناير 2020، تم بموجب المرسوم رقم 2.20.295 الصادر في 27 مارس 2020 تمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المذكور أعلاه إلى غاية 15 يونيو 2020. وعليه، وابتداء من 16 يونيو 2020 سيطبق رسم الاستيراد بالمستوى الذي كان عليه قبل وقف الاستيفاء، أي نسبة 35%.

واستنادا إلى نسبة 35% من رسم الاستيراد و إلى مستويات أسعار القمح اللين المسجلة في أسواق التموين الرئيسية، أظهرت المحاكاة أن تكلفة استيراد القمح اللين و مشتقاته عند الخروج من الميناء تتراوح ما بين 305 و 310 درهم للقنطار. ويعتبر هذا المستوى مرتفعاً مقارنة مع السعر المستهدف المحدد في 260 درهم للقنطار.

ولذا وقصد منح الفاعلين المغاربة إمكانية التزود من السوق العالمي والاستفادة من الفرص التي ستيحها الحصاد الزراعي العالمي القادم من حيث الأسعار وحجم العرض، وبالتالي ضمان تزويد السوق الوطني بهذا المنتوج في أفضل الظروف، تم تمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين إلى غاية 31 ديسمبر 2020. وسيتمكن هذا الإجراء من خفض سعر القمح اللين عند الخروج من الميناء من 305-310 درهم للقنطار إلى 260 درهم للقنطار.

2.V. تعريف الرسوم الجمركية

1.2.V. الرفع من رسوم الاستيراد من 30% إلى 40%

من أجل تحسين المداخل الجمركية التي يتم تحصيلها من رسوم الاستيراد و تشجيع الإنتاج المحلي وخفض عجز الميزان التجاري، تم في إطار قانون المالية لسنة 2020، الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات المكتملة الصنع من 25% إلى 30%.

حاليا، وفي إطار سياق دولي يتميز بأزمة صحية كبيرة أدت إلى تباطؤ في الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري حماية الإنتاج الوطني لمواكبة الجهود المبذولة من أجل دعم المقاولات في وضعية صعبة. كما أن الضغط الممارس على الاحتياطات الوطنية من الصرف تفرض اتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج الوطني.

في هذا الإطار، يقترح الرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للاستهلاك من 30% إلى 40%. وذلك في حدود النسب المكرسة من طرف المغرب على مستوى منظمة التجارة العالمية.

3.V. التدابير الجبائية

1.3.V. تدابير مشتركة

◀ توزيع بعض التكاليف المرتبطة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على خمس (5) سنوات محاسبية.

في إطار التدابير الاستعجالية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، تم وضع نظام خاص بالتكاليف المرتبطة بالهبات المدفوعة للصندوق الخاص بتدبير هذه الجائحة المحدث بموجب المرسوم رقم 2.20.269 الصادر في 16 مارس 2020 وبقاى التكاليف البنوية الثابتة المرتبطة بتقلص نشاط المقاولات مقارنة مع القدرة العادية للإنتاج أو التسيير المحددة لسنة 2020.

فيما يخص الهبات المدفوعة من قبل المقاولات لهذا الصندوق الذي يهدف خصوصا إلى دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، فقد تم تحديد النظام

المحاسبي المطبق عليها بموجب رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم 13 الصادر بتاريخ 29 أبريل 2020 والذي يوضح الانعكاسات المحاسبية لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وذلك من أجل منح إمكانية توزيع هذه الهبات على عدة سنوات محاسبية.

أما بالنسبة لباقي التكاليف البنوية الثابتة المرتبطة بتقلص النشاط خلال فترة هذه الجائحة، فقد نص كذلك رأي المجلس الوطني للمحاسبة السالف الذكر على إمكانية توزيعها على عدة سنوات محاسبية.

من الناحية الجبائية، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذه التكاليف المرتبطة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" وللطابع الذي يميز آثارها على عدة سنوات ووقوعها على ضمان استمرارية أنشطة المقاولات وتطويرها، يقترح اعتبارها كتكاليف قابلة للخصم من الحصيلة الخاضعة للضريبة، توزع على عدة سنوات محاسبية.

حيث يقترح اعتبار بمثابة تكاليف قابلة للخصم، توزع على عدة سنوات محاسبية :

- المبالغ المدفوعة في شكل مساهمات أو هبات أو وصايا من قبل المنشآت الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل المهني أو الفلاحي أو هما معا المحدد وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، لفائدة "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" المحدث بموجب المرسوم السالف الذكر؛

- التكاليف البنوية الثابتة التي وقع الالتزام بها أو تحملها من قبل المنشآت السالفة الذكر خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19 والمرتبطة بتقلص النشاط مقارنة مع القدرة العادية للإنتاج أو التسيير المحددة لسنة 2020.

ويجب أن تحول هذه التكاليف إلى حساب "التكاليف الموزعة على عدة سنوات محاسبية" ويجب اهتلاكها بنسبة ثابتة على مدى خمس (5) سنوات محاسبية ابتداء من السنة المحاسبية الأولى المثبتة خلالها في المحاسبة.

◀ تأجيل مواعيد التدابير الاستثنائية المتعلقة بالتسوية التلقائية للوضع الجبائية للخاضعين للضريبة.

في إطار التدابير المتخذة لمواكبة المقاولات من أجل التسوية التلقائية لوضعيتها الجبائية، يقترح التنصيص على تأجيل آجال التدابير الاستثنائية المتعلقة بهذه التسوية المحدثة بموجب قانون المالية لسنة المالية 2020.

- فيما يخص الإقرار التصحيحي التلقائي بالنسبة للخاضعين للضريبة المنصوص عليها في المادة XXVIII-247 من المدونة العامة للضرائب.

في إطار تعزيز علاقة الثقة مع الملمزمين ومواكبتهم في التسوية التلقائية لوضعيتهم الجبائية، نص قانون المالية للسنة المالية 2020 على أنه يمكن للخاضعين للضريبة أن يدلوا بإقرار تصحيحي لدى إدارة الضرائب قبل

فاتح أكتوبر 2020 وأن يقوموا بالأداء التلقائي للواجبات التكميلية على دفعتين متساويتين على التوالي قبل انصرام شهري سبتمبر ونوفمبر من سنة 2020.

في هذا الصدد، يقترح تأجيل الآجال السالفة الذكر وبذلك يمكن للخاضعين للضريبة المعنيين أن يدلوا بالإقرار التصحيحي المذكور وأن يقوموا بالأداء التلقائي للواجبات التكميلية على دفعة واحدة إلى غاية 15 ديسمبر 2020.

• فيما يخص مسطرة تسوية الوضعية الجبائية للملزمين الذين لم يدلوا بإقرارهم السنوي بمجموع الدخل برسم الدخل العقارية برسم السنوات السابقة غير المتقادمة.

منح قانون المالية للسنة المالية 2020 للملزمين الذين لم يدلوا بإقرار بمجموع الدخل المتعلق بالدخول العقارية برسم السنوات السابقة لسنة 2019 وغير المتقادمة، إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال إيداع إقرار في هذا الشأن قبل فاتح يوليو 2020.

ونظرا للوضعية المرتبطة بإعلان حالة الطوارئ الصحية، يقترح تمديد هذا الأجل إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

• فيما يخص المساهمة برسم الموجودات المودعة لدى الأبنك أو المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية أو منقولات أو عقارات غير المخصصة لغرض مهني التي تم اقتناؤها بواسطة هذه الموجودات أو برسم السلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير.

تم بموجب أحكام المادة 7 من قانون المالية للسنة المالية 2020 وبصفة استثنائية، إحداث هذه المساهمة برسم الموجودات المودعة لدى الأبنك أو المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية أو منقولات أو عقارات غير المخصصة لغرض مهني التي تم اقتناؤها بواسطة هذه الموجودات أو برسم السلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير بالنسبة للأشخاص الذاتيين المتواجدين في وضعية غير قانونية بالنسبة للالتزاماتهم الضريبية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب..

وبهذا الخصوص، تم منح للملزمين المعنيين فترة تبتدئ من فاتح يناير إلى 30 يونيو 2020 للإدلاء بالإقرار وأداء المساهمة المذكورة. ويتم تمديد هذا الأجل مدة شهرين، قابلة للتجديد مرة واحدة فيما بعد 30 يونيو 2020.

ونظرا للوضعية المرتبطة بإعلان حالة الطوارئ الصحية ومن أجل تمكين الملزمين المعنيين من تسوية وضعيتهم الضريبية في أحسن الظروف، يقترح تمديد الأجل السالف الذكر إلى غاية 15 ديسمبر 2020.

◀ تمديد آجال الاتفاقيات المتعلقة بإنجاز برامج بناء مساكن اجتماعية.

في إطار التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية من أجل مواكبة القطاعات المتضررة من جائحة فيروس كورونا، يقترح تمديد آجال الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والمنعشين العقاريين الذين لم يتمكنوا من إنجاز برامج بناء مساكن اجتماعية التي توجد في مراحلها الأخيرة داخل أجل خمس سنوات، وذلك بمنح أجل إضافي مدته ستة أشهر.

ويرمي التدبير المقترح الأخذ بعين الاعتبار توقف أنشطة مقاولات البناء خلال فترة الطوارئ الصحية والانعكاسات المالية الناجمة عن هذه الأزمة على أنشطة هذه المقاولات.

ويطبق هذا التدبير على اتفاقيات برامج بناء مساكن اجتماعية التي ينتهي الأجل المحدد لإنجازها خلال الفترة الممتدة من تاريخ بداية حالة الطوارئ الصحية إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

2.3.V. تدابير خاصة بالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة

◀ تشجيع الأداء بواسطة الهاتف النقال.

من أجل تقليص وثيرة الأداءات المدفوعة نقدا وتشجيع الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة أو نظام الربح الجزافي على الأداء بواسطة الهاتف النقال، نصت مقتضيات قانون المالية لسنة 2020 على تخفيض نسبته 25% من الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم المعاملات المحقق من طرف الأشخاص المنصوص عليهم أعلاه الذي تم تحقيقه عبر الأداء بواسطة الهاتف النقال.

للمزيد من التحفيز على الأداء بواسطة الهاتف النقال وتشجيع الملزمين المذكورين أعلاه على استخدامه يقترح نسخ التدابير السالفة الذكر وتعويضها بتدبير يروم عدم الأخذ بعين الاعتبار خلال خمس (5) سنوات متتالية، مبلغ رقم المعاملات المحقق بواسطة الأداء عبر الهاتف النقال عند احتساب:

- الأساس المفروضة عليه الضريبة على الدخل المستحقة على الخاضعين للضريبة المشار إليهم أعلاه؛
- وحدود تطبيق الضريبة على الدخل بالنسبة للنظامين السالفي الذكر وكذا الضريبة على القيمة المضافة.

3.3.V. تدابير خاصة بواجبات التسجيل

◀ تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء عقارات معدة للسكن.

في إطار التدابير المتخذة من أجل مواكبة القطاعات المتضررة من جائحة فيروس كورونا ودعم الطلب لدى المقاولات والأسر فيما يتعلق باقتناء العقارات، يقترح التنصيص على تدبير مؤقت يروم التخفيض من واجبات التسجيل لفائدة العقود المنجزة خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل لسنة 2020 بالجريدة

الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2020 والمتعلقة بالافتناء بعوض لمحات مبنية معدة للسكنى وكذا باقتناء المحلات المذكورة من طرف مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها في إطار عقد "مراوحة" أو "إجارة منتهية بالتملك" أو "مشاركة متناقصة".

يمنح هذا التخفيض عندما لا يتجاوز مبلغ الأساس الخاضع للضريبة للإقتناءات المذكورة مليون (1.000.000) درهم.

4.V. تدابير مختلفة

◀ التسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج.

إن التدابير التي اتخذها المغرب، منذ مارس 2020، لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 على الصحة العمومية، والتي تجسدت في إغلاق الحدود وسن الحجر الصحي، جعلت العديد من المواطنين في وضعية لا تمكنهم من استيفاء الشروط المطلوبة لإيداع الإقرارات المتعلقة بالتسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، ولا سيما إعادة الأموال إلى الوطن، والادلاء بالوثائق اللازمة لذلك .

وعليه وعلى غرار إرجاء الآجال المقررة في مجالات أخرى - ولا سيما التصريحات الضريبية - ولتمكين أصحاب الممتلكات بالخارج من اكتتاب اقراراتهم في أفضل الظروف، وأداء المساهمة الإبرائية وإعادة السيولة الموجودة في الخارج إلى الوطن، يقترح تمديد أجل وضع الإقرار وأداء المساهمة الإبرائية المذكورة الى تاريخ 31 ديسمبر 2020، عوض 31 أكتوبر 2020 المحددة بموجب المادة 8 من قانون المالية رقم 70.19 لسنة المالية 2020.

وسيمكن هذا التدبير المملكة من تعزيز احتياطياتها من العملة الصعبة وكذا زيادة الإيرادات الضريبية.

◀ المساهمة الإبرائية برسم الغرامات المالية المتعلقة بعوارض الاداء على الشيكات.

تضمن قانون المالية لسنة 2020 إجراء يروم تشجيع شريحة عريضة من المواطنين على تسوية وضعيتهم ، و ذلك بأداء مساهمة إبرائية متعلقة بعوارض الأداء على الشيكات بالنسبة للشيكات المقدمة للأداء بتاريخ 31 ديسمبر 2019 كحد أقصى.

غير أنه ابتداء من بداية الحجر الصحي، لوحظ أن عدد عوارض الأداء في ارتفاع مستمر، حيث بلغ 117.096 حالة، وهو ما يمثل 52% من عدد عوارض الأداء المعلن عنها منذ بداية سنة 2020.

ويرجع هذا المنحى التصاعدي في عدد عوارض الأداء، إلى حد كبير، إلى التأثير الاقتصادي و الاجتماعي للأزمة الصحية لجائحة فيروس كورونا وإلى الصعوبات المالية الناتجة عنها.

ومن أجل مواجهة هذا الوضع الذي قد يتفاقم مستقبلا ويهدد بالتالي مصداقية الشيك كوسيلة للأداء في المعاملات التجارية، فقد أصبح من الضروري تشجيع الشرائح المعنية على تسوية هذه العوارض في هاته الأوقات الصعبة لتمكين بعض الفاعلين الممنوعين من إصدار شيكات من الاستفادة من مختلف القروض المصرفية، من "ضمان أوكسيجين" (Damane Oxygène) ومن مصادر التمويل الأخرى.

وعليه، يُقترح أن يُدرج في مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 نفس المقتضى- المتعلق بالمساهمة الإبرائية موضوع المادة 7 المكررة من قانون المالية لسنة 2020، برسم الغرامات المالية المتعلقة بعوارض الأداء مهما كان ترتيبها والتي لم تتم تسويتها بالنسبة للشيكات المقدمة للأداء بين 20 مارس 2020 و30 يونيو 2020.

ويحدد سعر المساهمة الإبرائية المقترحة في 1,5% من مبلغ الشيك أو الشيكات غير المؤداة، وفي 10.000 درهم كحد أقصى بالنسبة للأشخاص الذاتيين و50.000 درهم بالنسبة للأشخاص الاعتباريين بغض النظر عن عدد عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها، شريطة أن يتم أداء هذه المساهمة دفعة واحدة خلال سنة 2020.

◀ تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

يقترح تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على مستوى الجانب الدائن من أجل تلقي المبالغ المرجعة من نفقات الحساب و على مستوى الجانب المدين لتمكينه من تحمل المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير حق.

VI. المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020

عرفت توقعات موارد وتكاليف ميزانية الدولة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 ارتفاعا على التوالي بـ 14.855.458.000 درهم (3,33%) و 18.905.537.000 درهم (3,87%) مقارنة بقانون المالية لسنة 2020، لتبلغ على التوالي 461.589.633.000 درهم و 507.492.983.000 درهم.

ويمكن تقديم تفاصيل المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2020 كما يلي:

VI.1. الموارد

يقدر المبلغ الإجمالي لموارد ميزانية الدولة بـ 461.589.633.000 درهم أي بزيادة قدرها 14.855.458.000 درهم (3,33%)، تتوزع على النحو التالي:

- ◀ 212.363.734.000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)، بانخفاض قدره 44.679.267.000 درهم (-17,38%) ؛
- ◀ 2.100.968.000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، أي بانخفاض قدره 135.946.000 درهم (-6,08%) ؛
- ◀ 110.924.931.000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة، أي بارتفاع قدره 20.670.671.000 درهم (22,90%) ؛
- ◀ 136.200.000.000 درهم لموارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل، مسجلة ارتفاعا بـ 39.000.000.000 درهم (40,12%).

VI.1.1. موارد الميزانية العامة

يتوقع أن يبلغ مجموع موارد الميزانية العامة، باحتساب موارد الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل، برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 ما قدره 348.563.734.000 درهم، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 5.679.267.000 درهم (-1,60%).

VI.1.1.1. الموارد العادية

تبلغ توقعات الموارد العادية برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، ما قدره 212.363.734.000 درهم مسجلة انخفاضا بـ 44.679.267.000 درهم (-17,38%)، وذلك بسبب التأثير السلبي للأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 على مختلف مكونات الموارد.

ويُلخّص الجدول التالي الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف الرئيسية المتوقعة برسم مشروع قانون المالية المعدل مقارنة بتلك المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2020 :

(بالدرهم)

التغيرات ب % (1-2)/2	التغيرات (1-2)	قانون المالية لسنة 2020 (2)	مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 (1)	بيان الموارد
%-17,31	-17.989.801.000	103.947.734.000	85.957.933.000	1 - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
%-18,40	-18.817.017.000	102.241.665.000	83.424.648.000	2 - الضرائب غير المباشرة
%-24,23	-2.507.342.000	10.347.949.000	7.840.607.000	3 - الرسوم الجمركية
%-24,14	-4.064.527.000	16.835.942.000	12.771.415.000	4 - رسوم التسجيل والتمبر
%-100	-3.000.000.000	3.000.000.000	للتذكرة	5- حصيلة تفويت مساهمات الدولة
%20,38	2.488.000.000	12.209.000.000	14.697.000.000	6 - حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة
%-43,72	-155.000.000	354.500.000	199.500.000	7 - عائدات أملاك الدولة
%-8,49	-563.580.000	6.636.211.000	6.072.631.000	8- موارد مختلفة
%-4,76	-70.000.000	1.470.000.000	1.400.000.000	9 - موارد الهبات والوصايا
%-17,38	-44.679.267.000	257.043.001.000	212.363.734.000	المجموع

◀ الموارد الجبائية

بالنظر لتأثير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على مختلف أصناف الموارد الجبائية، فضلا عن خصوصية كل صنف منها، يبين تحيين توقعات هذه الموارد برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 تسجيل تراجع يقدر ب 43.378.687.000 درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020. ونتيجة لذلك، تقدر التوقعات المحينة للموارد الجبائية ب 189.994.603.000 درهم، أي بانخفاض يبلغ 18,59%.

• الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

ستعرف التوقعات المحينة لإيرادات الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، انخفاضا ب 17.989.801.000 درهم (-17,31%) ، بما فيها 10.180.063.000 درهم (-19,02%) برسم

الضريبة على الشركات و6.150.240.000 درهم (13,29%) برسوم الضريبة على الدخل، و يوزع هذا الانخفاض على النحو التالي :

- انخفاض الإيرادات من التحصيل التلقائي بـ 9.570.923.000 درهم (10,79%)، ويفسر أساسا بـ:
 - o تراجع في موارد الضريبة على الشركات بمبلغ 6.731.973.000 درهم (14,21%) ناتج أساسا عن كف الشركات عن أداء الدفعات المتبقية من الضريبة على الشركات بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا، بالإضافة إلى تراجع موارد الضريبة على الشركات المستخلصة من المنبع ؛
 - o تراجع في موارد الضريبة على الدخل بمبلغ يقدر بـ 2.722.007.000 درهم (6,77%)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى :

✓ تراجع بـ 2.012.928.000 درهم (6,22%)، بالنسبة لموارد الضريبة على الدخل الخاصة بالأجور، والتي تشكل الصنف الرئيسي من إيرادات الضريبة على الدخل، بحيث ستكون أقل تضررا من آثار جائحة كوفيد-19، وذلك لكون الأجور المنخفضة والأكثر تضررا من هذه الأزمة هي في الأصل معفاة من هذه الضريبة، كما أن القسط الأوفر من حصيله هذه الضريبة (91,2%) يتم تحصيله من أجور شريحتين غير متأثرتين بهذه الأزمة؛

✓ تراجع عائدات الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية بـ 637.072.000 درهم (30,09%)، والتي قدرت على أساس التطور الملاحظ لهذه الضريبة خلال شهري مارس وأبريل 2020.

- تراجع الموارد الناتجة عن المراقبة بمبلغ 8.418.878.000 درهم (55,12%) منها 3.448.090.000 درهم برسوم الضريبة على الشركات و3.428.233.000 درهم برسوم الضريبة على الدخل و1.542.555.000 درهم برسوم الزيادات.

• الضرائب غير المباشرة

أسفر تحيين توقعات إيرادات الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد والضريبة على القيمة المضافة في الداخل والضريبة الداخلية على الاستهلاك، عن انخفاض قدره 18.817.017.000 درهم (18,40%). ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى :

- تراجع في موارد الضريبة على القيمة المضافة في الداخل يقدر بـ 5.521.578.000 درهم (18,32%)، نتيجة للركود الذي تشهده أنشطة القطاعات الأكثر تضررا (التجارة والبناء والنقل والإيواء والمطاعم والأنشطة العقارية وغيرها من أنشطة قطاع الخدمات) بالإضافة إلى المنحى الذي سجلته هذه الموارد خلال شهر أبريل 2020 ؛

- تراجع في موارد الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد يقدر بـ 10.880.169.000 درهم (-25,91%)، ناتج بالخصوص عن :

○ انخفاض إيرادات الضريبة على القيمة المضافة برسم استيراد المنتوجات الطاقية بمبلغ 3.593.650.000 درهم (-46,4%)، نتيجة تراجع الأسعار الدولية وانخفاض حجم هذه الواردات بنسبة 10% مقارنة بالحجم المتوقع خلال إعداد قانون المالية لسنة 2020 ؛

○ تراجع التوقعات المتعلقة بالموارد المحصلة من الضريبة على القيمة المضافة برسم استيراد المنتوجات الأخرى بمبلغ 7.286.519.000 درهم (-23,3%)، ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض الواردات الخاضعة للضريبة من هذه المنتوجات بنسبة 15% (38.747.500.000 درهم) مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2020 والى انخفاض معامل الضغط الجبائي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 17%، في حين استندت توقعات قانون المالية لسنة 2020 إلى معامل يقدر بـ 18,4%.

- تراجع توقعات موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بـ 2.415.270.000 درهم (-8,02%)، بسبب انخفاض توقعات مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على :

○ منتوجات الطاقة بـ 1.365.470.000 درهم (-8,07%) نتيجة تراجع حجم الواردات المعروضة للاستهلاك بنسبة 10% مقارنة بالحجم المتوقع برسم قانون المالية لسنة 2020 ؛

○ التبغ المصنّع بـ 702.300.000 درهم (-6,23%)، بسبب تراجع هذه المداخيل بنسبة 6% عند متم شهر أبريل 2020 ؛

○ المنتجات الأخرى بـ 347.500.000 درهم (-18,04%)، على أساس انخفاض المداخيل المحصلة عند متم شهر أبريل 2020 بنسبة 21%.

• الرسوم الجمركية

سجلت التوقعات المحينة لمداخيل الرسوم الجمركية بموجب مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 انخفاضا بمبلغ قدره 2.507.342.000 درهم (-24,23%)، وذلك نتيجة :

- وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته خلال سنة 2020. وبذلك تقدر الموارد المتوقعة تحصيلها من هذا الرسم بـ 20.000.000 درهم مقابل 524.300.000 درهم المتوقعة برسم قانون المالية لسنة 2020 ؛

- تراجع الواردات من المنتوجات الخاضعة للضريبة ما عدا القمح، بنحو 11.100.000.000 درهم، وانخفاض معامل الضغط الجبائي لرسوم الاستيراد بنسبة 9,3% إلى غاية متم شهر أبريل مقابل 10,1% المتوقعة برسم قانون المالية لسنة 2020.

• رسوم التسجيل والتمبر

تبلغ الموارد المتوقعة لرسوم التسجيل والتمبر 12.771.415.000 درهم، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 4.064.527.000 درهم (14,24-%). ويفسر هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض موارد كل من رسوم التسجيل (28,93-%) ورسوم التمبر (18,01-%) والرسم المفروض على عقود التأمين (19,77-%) مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2020 واستنادا إلى مداخيل هذه الرسوم خلال شهري مارس وأبريل 2020.

◀ الموارد غير الجبائية

تبلغ التوقعات المحينة للموارد غير الجبائية ما مجموعه 22.369.131.000 درهم، مسجلة بذلك تراجعا يقدر ب 1.300.580.000 درهم (5,49-%)، مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020.

• حصيلة تفويت مساهمات الدولة

لا يتوقع تسجيل أي موارد برسم تفويت مساهمات الدولة في إطار مشروع قانون المالية المعدل، مقابل 3.000.000.000 درهم تمت برمجتها برسم قانون المالية لسنة 2020. وقد تم إرجاء برمجة عمليات التفويت هذه إلى سنتي 2021 و2022 بالنظر إلى الوضعية الراهنة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وشروط السوق، بالإضافة إلى الآجال القانونية والتنظيمية وكذا المساطر الضرورية لإنجاز عمليات الخصخصة.

• حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

تبلغ التوقعات المحينة برسم هذا الصنف من الموارد ما قدره 14.697.000.000 درهم، بزيادة تقدر ب 2.488.000.000 درهم (20,38-%). ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى زيادة 3.000.000.000 درهم في الموارد المتأتية من حصيلة تفويت الأصول بين المؤسسات والمقاولات العمومية مقرونة بانخفاض 810.000.000 درهم ناتج بالأساس عن تراجع الحصيلة المتأتية من بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

• عائدات أملاك الدولة

تسجل التوقعات المحينة لموارد أملاك الدولة انخفاضا يبلغ 155.000.000 درهم (43,72-%). ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض مستويات الاستثمار في سياق اقتصادي مضطرب بسبب جائحة كوفيد-19 وآثار الجفاف.

• موارد مختلفة

تعرف توقعات الموارد المختلفة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، تراجعاً يقدر بـ 563.580.000 درهم (8,49%)، يعزى أساساً إلى انخفاض الموارد المتوقعة برسم أتاوى أنبوب الغاز.

• الهبات والوصايا

تسجل الموارد المحيئة للهبات لانخفاضها يقدر بـ 70.000.000 درهم (4,76%).

VI.1.1.2. موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل

يقدر مبلغ موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 بـ 136.200.000.000 درهم، مسجلاً ارتفاعاً بـ 39.000.000.000 درهم (40,12%).

ويتوقع أن تبلغ موارد القروض الداخلية المتوسطة والطويلة الأجل ما يناهز 76.200.000.000 درهم، أي بزيادة قدرها 10.000.000.000 درهم (15,11%)، في حين ستصل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي إلى 60.000.000.000 درهم، أي بزيادة قدرها 29.000.000.000 درهم (93,55%) مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020.

وستتم تغطية الزيادة في الحاجيات التمويلية للدولة والبالغة 39.000.000.000 درهم، عبر تمويلات خارجية إضافية في حدود 29.000.000.000 درهم (74,36%) و تمويلات داخلية إضافية متوسطة وطويلة الأجل في حدود 10.000.000.000 درهم (25,64%).

VI.1.2. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

يتوقع أن تبلغ موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 ما مجموعه 2.100.968.000 درهم مسجلة انخفاضاً بـ 135.946.000 درهم (6,08%). ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع الموارد الذاتية أو الإعانات المتأتية من الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

VI.1.3. موارد الحسابات الخصوصية للخرينة

تبلغ توقعات موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية ما يناهز 99.956.234.000 درهم، أي بارتفاع قدره 20.670.671.000 درهم (26,07%)، ناتج عن موارد الحساب المرصد لأموال خصوصية : "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19 و الزيادة في موارد "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية"، مع الأخذ بعين

الاعتبار انخفاض موارد بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، والذي يفسر أساساً بتراجع بعض مواردها الذاتية أو التحويلات المتأتية من الميزانية العامة لفائدتها.

بالنسبة لموارد باقي أصناف الحسابات الخصوصية للخرينة، فلم يطرأ عليها أي تغيير.

2.VI. النفقات

يقدر المبلغ الإجمالي لتحملات الدولة بما مجموعه 507.492.983.000 درهم، مسجلاً ارتفاعاً بـ 18.905.537.000 درهم (3,87%) مقارنة بقانون المالية لسنة 2020. ويتوزع هذا المبلغ على النحو التالي:

◀ 330.540.350.000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والبطول الأجل)، أي بارتفاع قدره 1.721.693.000 درهم (0,52%) ؛

◀ 2.100.968.000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، أي بانخفاض قدره 135.946.000 درهم (6,08%)؛

◀ 110.690.342.000 درهم للحسابات الخصوصية للخرينة، أي بارتفاع يقدر بـ 20.670.671.000 درهم (22,96%) ؛

◀ 64.161.323.000 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والبطول الأجل بانخفاض قدره 3.350.881.000 درهم (4,96%).

1.2.VI. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والبطول الأجل)

يقدر المبلغ الإجمالي لنفقات الميزانية العامة المتوقعة برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020 بـ 330.540.350.000 درهم، مسجلاً ارتفاعاً بـ 1.721.693.000 درهم (0,52%).

1.1.2.VI. نفقات التسيير

تبلغ نفقات التسيير المتوقعة ما مجموعه 215.468.660.000 درهم، مسجلة انخفاضاً بـ 6.116.683.000 درهم (2,76%). ويفسر هذا التراجع بما يلي :

◀ نفقات الموظفين

يبلغ مجموع الاعتمادات المتوقعة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 فيما يخص فصل نفقات الموظفين ما مجموعه 135.933.004.000 درهم، مسجلاً انخفاضاً قدره 2.151.177.000 درهم (1,56%) مقارنة مع الاعتمادات المتوقعة سابقاً برسم قانون المالية لسنة 2020.

ويعزى انخفاض الاعتمادات المذكورة إلى التدابير الاستثنائية القاضية بتأجيل الترتيبات وكذا مباريات التوظيف على مستوى الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، باستثناء الموظفين التابعين للإدارات المكلفة بالأمن الداخلي ومهني قطاع الصحة.

◀ نفقات المعدات والنفقات المختلفة

تبلغ الاعتمادات المفتوحة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 ما مجموعه 46.170.372.000 درهم، أي بانخفاض قدره 2.121.259.000 درهم (4,39-%).

ويعزى هذا الانخفاض إلى المجهودات الإضافية لترشيد نفقات سير الإدارة العمومية من خلال تخفيض أو إلغاء الاعتمادات الأقل أهمية في ظل الظرفية الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

◀ التكاليف المشتركة - التسيير

بقيت اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، مستقرة إجمالاً في نفس المستوى المبرمج في قانون المالية لسنة 2020 بغلاف مالي قدره 24.651.211.000 درهم، في حين ستم إعادة برمجة الاعتمادات داخل هذا الفصل على إثر خفض نفقات المقاصة والزيادة في باقي نفقات التكاليف المشتركة.

وعليه يصبح التوزيع الجديد للاعتمادات المبرمجة في هذا الفصل كما يلي :

- دعم الأسعار والإجراءات المواكبة : 11.860.000.000 درهم أي بانخفاض قدره 2.780.000.000 درهم (18,99-%) مقارنة بقانون المالية لسنة 2020. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى مراجعة فرضية متوسط سعر غاز البوتان لقانون المالية لسنة 2020 من 350 إلى 290 دولار أمريكي للطن، وذلك بالنظر إلى تطور السوق العالمية لهذا المنتج برسم الخمسة أشهر الأولى للسنة الجارية ودراسة مختلف السيناريوهات المحتملة لبقية السنة، مع الأخذ بعين الاعتبار العودة التدريجية للطلب نتيجة تخفيف إجراءات الحجر الصحي؛

- نفقات التكاليف المشتركة دون احتساب نفقات المقاصة: 12.791.211.000 درهم، أي بزيادة قدرها 2.780.000.000 درهم (27,77-%)، ترجع بالأساس إلى تحمل الميزانية العامة لمبلغ 2.700.000.000 درهم تم تسديده لفائدة الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19".

◀ النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية

تبلغ النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية المتوقعة بموجب قانون المالية المعدل لسنة 2020 ما قدره 6.314.073.000 درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بـ 1.844.247.000 درهم (22,61-%)، بسبب تراجع الموارد الضريبية والجمركية.

2.1.2.VI. نفقات الاستثمار

تبلغ توقعات نفقات الاستثمار للميزانية العامة ما يناهز 85.732.676.000 درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 7.522.381.000 درهم (9,62%) مقارنة بقانون المالية لسنة 2020، ناتج عن انخفاض يقدر بـ 8.879.506.000 درهم في ميزانيات الاستثمار للقطاعات الوزارية والمؤسسات، وزيادة تقدر بـ 16.401.887.000 درهم برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة. ويفسر هذا الارتفاع بما يلي :

◀ ميزانيات القطاعات الوزارية والمؤسسات

سجلت الاعتمادات المفتوحة، برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، بميزانية استثمار القطاعات الوزارية والمؤسسات انخفاضا على مستوى اعتمادات الأداء بـ 8.879.506.000 درهم (16,14-%) و17.782.380.000 درهم (27,61-%) بالنسبة لاعتمادات الالتزام، لتستقر على التوالي في 46.130.034.000 درهم و46.632.510.000 درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض اعتمادات الاستثمار لن يؤثر على المشاريع قيد الإنجاز، بما فيها تلك الممولة من طرف المانحين الدوليين، مع الأخذ بعين الاعتبار تقدم أشغالها ووتيرة إنجازها، علما أن استثمار الميزانية العامة سيتم تعزيزه إجمالا وفق الترتيب الجديد للأولويات فيما يخص المشاريع الاستثمارية.

◀ التكاليف المشتركة - الاستثمار

يسجل مبلغ الاعتمادات المبرمجة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة ارتفاعا قدره 16.401.887.000 درهم (70,70-%)، مقارنة مع قانون المالية لسنة 2020، ليستقر في 39.602.642.000 درهم.

ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الاعتمادات المخصصة لتحريك عجلة الاقتصاد.

2.2.VI. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

يتوقع أن تبلغ نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020 ما مجموعه 2.100.968.000 درهم، مسجلة انخفاضا قدره 135.946.000 درهم (6,08-%) ويعزى هذا الانخفاض

بالأساس الى تراجع الموارد الذاتية أو الإعانات المتأتية من الميزانية العامة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

VI.3.2. نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة

تبلغ توقعات نفقات الحسابات المرصدة لأمر خصوصية ما مجموعه 98.025.051.000 درهم، مسجلة ارتفاعا قدره 20.670.671.000 درهم (26,72%)، و يرجع هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المتوقعة في سقف تحملات الحسابين المرصدين لأمر خصوصية : "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"" و"الحساب الخاص بالصيدلية المركزية"، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض سقف تحملات بعض الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، والذي يفسر أساسا بتراجع بعض مواردها الذاتية أو التحويلات المتأتية من الميزانية العامة لفائدتها. ونظرا لأرصدة هذه الحسابات ووتيرة إنجاز المشاريع والعمليات الممولة من طرفها، فإن تنفيذ هذه المشاريع والعمليات لن يعرف أي تأثير.

وتجدر الإشارة الى أن نفقات باقي الحسابات الخصوصية للخرينة لن تعرف أي تغيير.

VI.4.2. النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي

يُظهر تحيين توقعات تحملات الدين انخفاضاً في تحملات أصل الدين على المدى المتوسط والطويل يقدر بـ 3.350.881.000 درهم (4,96-%)، ليلغ 64.161.323.000 درهم برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020. كما ستصل تحملات الدين من فوائد وعمولات إلى 29.339.014.000 درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 315.995.000 درهم (1,09%).

◀ فيما يتعلق بنفقات تحمل أصل الدين :

- ستبلغ تحملات أصل الدين الداخلي المتوسط والطويل الأجل، برسم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، ما يناهز 47.790.700.000 درهم، بانخفاض قدره 3.340.800.000 درهم (6,53-%) ؛
- فيما تناهز تحملات أصل الدين الخارجي 16.370.623.000 درهم، مسجلة بذلك انخفاضاً بـ 10.081.000 درهم (0,06-%).

◀ فيما يتعلق بتحمولات الفوائد :

- من المتوقع أن تبلغ تحملات فوائد الدين الداخلي متم سنة 2020، ما يناهز 24.420.600.000 درهم، أي بارتفاع قدره 128.789.000 درهم (0,53%) مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020.
- من المتوقع أن تسجل تحملات فوائد الدين الخارجي زيادة قدرها 187.206.000 درهم (3,96-%)، لتستقر في حدود 4.918.414.000 درهم.

تضع وزارة الاقتصاد والمالية و إصلاح الإدارة تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>